الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٥٥
الثلاثاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٥

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تقرير الأمين العام (A/52/450)
مشروع قرار (A/52/L.38)
تعديل (A/52/L.39)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أرمينيا، الذي يرغب في تقديم اقتراح.

السيد أبيليان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يقدم اقتراحا بعدم اتخاذ إجراء وفقا للمادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن التعديل [A/52/L.39]، الذي اقترحه وفد أذربيجان على مشروع القرار A/52/L.38، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا". ونقدم هذا الاقتراح للأسباب التالية: أن التفسيرات والتعريفات العامة التي تستخدمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ترتكز على

قرارات اتخذت بتوافق آراء وفود الدول الأعضاء في المنظمة أثناء الاجتماعات المعقودة على مختلف

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المستويات، وهي مؤتمرات قمة المنظمة، واجتماعات مجلس وزراء المنظمة، والمجلس الأعلى للمنظمة، ولجنة كبار المسؤولين وغيرها. وأعربوا عن موقف مشترك لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واستنادا إلى الإدراك بضرورة ضمان التوازن والموضوعية في جهود الوساطة التي يبذلها فريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن التعديل الذي اقترحته أذربيجان يحابي جانبا واحدا، وهو تعديل منحاز ويفرض إطارا قسريا لا يمكن أن تقبل به أرمينيا. وهذا التعديل، وهو محاولة واضحة لتحديد نتيجة اجتماع مجلس وزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوبنهاغن مسبقا، يرفض في الحقيقة الصيغة التي اقترحها الرئيس الحالي.

ونحن ننظر إلى هذا على أنه تحرك غير مناسب، لأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي الوحيدة التي نيطت بها صلاحية وسلطة معالجة الصراع في ناغورني - كاراباخ. ولهذا السبب الواضح وجد مقدموا مشروع القرار أن من غير المناسب إدراج التعديل الذي اقترحته أذربيجان في مشروع القرار.

ويؤيد وفد أرمينيا تأييدا كاملا مشروع القرار الذي عرضه الرئيس الحالي هذا الصباح. ولذلك، يؤسف وفد بلدي أن يقول إن أذربيجان لم تأخذ في الحسبان الحجج التي سقتها للتو.

وينأى وفد أرمينيا بنفسه عن أي تفسير لصيغة تتناقض مع القرارات التي وافقت عليها بتوافق الآراء الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

بعد أن قلت هذا، أود أن أقترح عدم اتخاذ إجراء، وأدعو الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدة هذا الاقتراح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقدم ممثل أرمينيا باقتراح في إطار المادة ٧٤ من النظام الداخلي يدعو إلى عدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/52/L.39. وأود أن أذكر الجمعية بأن المادة ٧٤ تنص على أنه:

"لأي ممثل، أثناء مناقشة أية مسألة، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث. ويجوز لممثلين اثنين، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته، ثم يطرح الاقتراح فورا للتصويت."

أعطي الكلمة لممثل أذربيجان.

السيد كولييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): كما كان الحال في العام الماضي، تقدم وفد أرمينيا مرة أخرى بتدبير إجرائي - اقتراح بعدم اتخاذ إجراء - محاولا بذلك حرماننا من إمكانية الدفاع عن أعلى مصالحنا القومية. ويعارض وفد أذربيجان تماما هذا الاقتراح. وأذربيجان لم تطالب ولا تطالب بأراضي أي دولة أخرى، ولكنها لن تسمح بأي نوع من التعدي على أراضيها.

إن إقليم ناغورني - كاراباخ جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان. وأذربيجان، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، يجب ألا تُحرم من حقها المشروع في التعبير عن رأيها بشأن مسألة لها أهمية بالغة لمصيرها. ويجب ألا تحرم أذربيجان، في معرض حماية سيادتها وسلامة أراضيها، من أي فرصة لاقتراح تعديل لتنظر فيه الجمعية العامة. وقد رفضت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين هذا التدبير الإجرائي.

ونهيب بالدول الأعضاء، كما فعلنا في العام الماضي، أن تصوت ضد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء الذي تقدمت به أرمينيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن كان لا يوجد وفد آخر يرغب في التكلم حول هذه المسألة، فإنني سأطرح الآن للتصويت الاقتراح الذي تقدم به ممثل أرمينيا بعدم اتخاذ إجراء على التعديل الوارد في الوثيقة A/52/L.39، وهو تعديل لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.38، الذي قدمته أذربيجان.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أرمينيا.

المعارضون:
الجزائر، أذربيجان، بنغلاديش، بروني دار السلام، كوت ديفوار، مصر، غيانا، اندونيسيا، كازاخستان، الكويت،

قيرغيزستان، ماليزيا، ملديف، مالطة، المكسيك، المغرب، عمان، باكستان، قطر، السنغال، سنغافورة، السودان، سوازيلند، تايلند، تونس، تركيا، أوكرانيا، أوزبكستان، اليمن.

الممتنعون:

أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، الهند، ايرلندا، اسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، موناكو، منغوليا، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا، زامبيا، زمبابوي.

رفض الاقتراح بأغلبية ٢٩ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٨١ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لأن الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء لم يعتمد، سنمضي قدما في النظر في مشروع القرار A/52/L.38 والتعديل الوارد في الوثيقة A/52/L.39.

نظرا لأنه لا يوجد متكلمون تعليلا للتصويت قبل التصويت، نبت الآن في مشروع القرار A/52/L.38 وفي التعديل المقدم بشأنه والوارد في الوثيقة A/52/L.39.

وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، يجري التصويت على التعديل أولا. ولذلك، ستبت الجمعية أولا في التعديل الذي عـُمم في الوثيقة A/52/L.39.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيـدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، نيبال، هولندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، السنغال، سيراليون،

سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:
أرمينيا.

الممتنعون:
أنتيغوا وبربودا، السلفادور، استونيا، جامايكا، لاتفيا، جزر مارشال، ميانمار، نيوزيلندا، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جمهورية كوريا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، توغو.

اعتمد التعديل بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل صوت واحد، مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/52/L.38 في مجموعه، بصيغته المعدلة.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
أرمينيا.

اعتمد مشروع القرار A/52/L.38 بصيغته المعدلة، بأغلبية ١٢٦ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٢٢/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الراغبين في تعليل التصويت بعد التصويت، اسمحوا لي أن أذكر الممثلين بأن بيانات تعليل التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سايشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن وفد جمهورية بيلاروس، انطلاقا من روح التوفيق والتفاهم المتبادل، أيد بشكل عام مشروع القرار A/52/L.38، ولن يصر في هذه المرحلة على اعتماد تعديلاتنا على العديد من أحكامه. ونود أيضا أن نشكر الوفود التي أعربت عن استعدادها لتبني تلك التعديلات.

ولا مناص، في الوقت ذاته، من أن تركز الجمعية العامة انتباهها على عدم التوازن الواضح بين عدة نقاط تم التشديد عليها في مشروع القرار L.38 فيما يتعلق بالمجالات الأساسية للعملية الأوروبية الشاملة، والميل الواضح نحو الاقتصار على ادراج قرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دون غيرها، في مشروع القرار. وفي هذا الصدد، لا يرى وفد بيلاروس من المستصوب للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنخرط في قضايا الإدارة الجزئية

التي تدخل في الاختصاص الداخلي المحض للمنظمات الإقليمية.

وفي هذا السياق، نؤكد استعدادنا لتنفيذ قرار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإنشاء فريق لتقديم المشورة والرصد في بيلاروس، على أساس شروط مقبولة من الطرفين. ونعتقد أنه من السابق لأوانه أن تحيط الجمعية علما بهذا القرار، حيث أن العملية التفاوضية مازالت مستمرة، والمشاورات مازالت جارية بين حكومة بيلاروس ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مذكرة التفاهم الخاصة بتنفيذ ذلك القرار الصادر عن المجلس الدائم لتلك المنظمة.

ونعتزم في المستقبل أن نواصل الاستناد، في مواقفنا، إلى حقيقة أن القرارات التي تتخذ بخصوص مجالات التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، كما هو الحال بالنسبة للتفاعل بين الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإقليمية الأخرى، لا يمكن أن تسفر عن نتائج ملموسة إلا عندما تغطى المجموعة الكاملة لأهم مجالات اختصاص كل منها، وعندما تؤيدها جميع الدول الأعضاء.

الآنسة لوكاس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يأسف الاتحاد الأوروبي مرة أخرى لأنه لم يكن من الممكن اتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء. فهذا القرار جزء من سلسلة من قرارات تتناول التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الدولية أو الإقليمية. وكان الاتحاد الأوروبي يفضل أيضا أن ينصب التركيز في مناقشتنا على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعلى التنسيق بين أنشطتهما. وفيما يتعلق بمضمون المسألة التي يعالجها التعديل المقدم من جمهورية أذربيجان، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي إلا أن يكرر ذكر تعليقه السابق الذي أدلى به في المناقشة العامة: وهو أن المبادئ التي ينبغي أن تؤدي إلى تسوية تحترم كرامة ومصالح أطراف النزاع في ناغورني كاراباخ معروفة للجميع؛ وهي معرفة بوضوح في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نناشد الأطراف أن تواصل مفاوضاتها في إطار عملية منسك. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بوصفها مشاركة في تقديم مشروع القرار الذي عرضه الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون، كانت تفضل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإبقاء على الفقرة ١٦ بصيغتها الأصلية. وعلى كل، فإن التعديل الذي اقترحته أذربيجان يرجع إلى الصياغة التي اعتمدتها الجمعية العامة في العام الماضي. وبالتالي انضم الاتحاد الأوروبي إلى الرئيسين المشاركين لمؤتمر منسك، بالتصويت لصالح مشروع القرار A/52/L.39.

السيد أبيليان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوت وفد بلدي ضد التعديل الذي اقترحه وفد أذربيجان، وامتنع عن التصويت على القرار ككل، للأسباب التالية. كان الاقتراح الأصلي الذي طرحه الرئيس الحالي متوازنا للغاية، وكان الدافع وراءه هو الحاجة إلى تهيئة بيئة أكثر مؤاتاة للعملية السلمية عشية اجتماع كوبنهاغن الوزاري. وما كان ينبغي للأمم المتحدة أن تفكر في بدائل للصياغة التي اقترحها الرئيس الحالي، ما دامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي الهيئة الوحيدة المفوضة والمرجعية التي تعالج نزاع ناغورني كاراباخ.

ويدهشنا أن الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما فيها أعضاء الاتحاد الأوروبي، صوتت تأييدا لتعديل أذربيجان، نظرا لأنها هي التي قدمت من قبل المشروع المقترح. ونشعر بخيبة الأمل، بصفة خاصة، إزاء قرار الرئيسين المشاركين لمجموعة منسك بتأييد هذا التعديل. وموقف بلدي الرئيسين المشاركين لمجموعة منسك الداعي إلى التصويت تأييدا للتعديل الأذربيجاني ينطوي على تقويض ونبذ الاقتراح الأولي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وإننا لعلى اقتناع بأن أي محاولة لتقرير مركز ناغورني كاراباخ سلفا سيكون لها أثر سلبي مستمر على عملية السلام، كما كان الحال بالنسبة لإعلان لشبونة، الأمر الذي لا يجعل من الصعب فحسب بدء المفاوضات بشأن ناغورني كاراباخ، بل يجعل أيضا من غير المحتمل إلى حد بعيد توقيع اتفاق مؤقت بين أطراف النزاع. ومع ذلك، لا تزال أرمينيا ملتزمة بعملية السلام، وسوف تواصل الاشتراك بصورة بناءة في مفاوضات تؤدي إلى حل سلمي للنزاع على أساس النوايا الحسنة والتوفيق المتبادل.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أيد وفد بلدي هذا القرار بكل إخلاص. وهذا التأييد ينبع من الإيمان بأن المنظمة الإقليمية ينبغي حقا أن تتمتع بتأييد الأمم المتحدة. فهذا يتماشى مع روح الميثاق ذاته الذي ينادي بأن تتولى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على السواء، فض المنازعات القائمة، وحل

المشاكل الاقتصادية التي تحيق عادة بمناطقنا دون الإقليمية.

علاوة على ذلك، يرجو وفد بلدي ضارعا المجموعة المتأثرة بالقرار أن تسعى إلى الجلوس حول مائدة مؤتمر إقليمي لحل أية مشاكل. وأقول لأولئك المعنيين: "إن التشاجر مع أخيك، وإساءة فهم لغة أخيك لا مكان لهما اليوم". لذلك، أطلب راجيا أن يحاولوا في المستقبل، قبل أن يأتوا إلى الجمعية، التغلب على أية مصاعب، وألا يحدثوا أية مقاطعات ونحن نبت في مشاريع القرارات هذه.

دعونا نحول أسلحة الحرب الباردة إلى آلات للتنمية، آلات لقطع عهود مقدسة بالسلم والأمن، حتى يمكن اعتماد أي مشروع قرار في المستقبل بتوافق الآراء، مثل القرار المتعلق بالعلاقات بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة. وإنني أحث أصدقائي، أخوتي وأخواتي، على أن يدفنوا الأحقاد ويتعلموا كيف يحب بعضهم بعضا، حتى لا يضيعوا الوقت والطاقة اللذين يحتاجون إليهما من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت. أعطي الكلمة لممثل استونيا، الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد فاليستي (استونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أوضح موقف الحكومة الاستونية بشأن أمر أثاره صباح اليوم ممثل الاتحاد الروسي.

دأبت استونيا على تأييد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في طائفة واسعة من الأمور.

وفي هذا الشأن، أود بالتحديد أن أوضح أن جدول أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لا يتضمن مسألة لحقوق الإنسان في استونيا. ومع ذلك، طورت الحكومة الاستونية علاقات وثيقة مع المفوض السامي لشؤون الأقليات الوطنية التابع للمنظمة المذكورة في معالجة المشاكل التي سببها انهيار الامبراطورية السوفياتية والتي نتجت بشكل مباشر عن الاحتلال السوفياتي. وهذه تتعلق بأنشطة اندماج سكان غرباء في المجتمع الاستوني، ومن المعتقد على نطاق واسع أن استونيا نجحت في إحراز تقدم جيد لبلوغ هذه الغاية.

وأخيرا، أود أن أذكر بأن الجمعية العامة رحبت، في قرار اتخذ بتوافق الآراء في دورتها الحادية والخمسين، بالتعاون المثمر الذي تبديه حكومة استونيا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٣ من جدول الأعمال

تعدد اللغات

تقرير الأمين العام (A/52/577)

مشروع القرار A/52/L.35

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل فرنسا ليعرض مشروع القرار A/52/L.35.

السيد ثييبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ صدوق ميثاق الأمم المتحدة، الذي تنص المادة ١١١ منه على أن لغاته الرسمية على وجه السواء. ونحن نحاول باستمرار الاحتفاظ بالتكافؤ بين اللغات الرسمية ولغات عمل مختلف الهيئات.

وهذا الاستخدام للغات مختلفة، على أساس المساواة، هو ما نسميه تعدد اللغات وهو الذي نريد أن نواصل تأييده اليوم.

والمعاملة المتساوية التي توليها الأمم المتحدة للغات الرسمية ولغتي العمل عامل كبير في الحياة الدولية المتوائمة، التي يثريها تعزيز تنوع الثقافات.

إننا بحاجة إلى قدر كبير من العزم على اتباع القاعدة - احترام مبدأ المساواة بين اللغات. وقد كان هدف القرار ١١/٥٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٩٩٥ كفالة ذلك الاحترام.

إن الجهود التي بذلت ينبغي الاعتراف بها، ويسرنا نحن أن نعترف بها وبخاصة في ضوء الاهتمام الذي يوليه

الأمين العام لتعدد اللغات. ومع ذلك، يجب مواصلة بذل هذه الجهود وتكثيفها. ونأمل أن تتخذ تدابير، على النحو المذكور في الفقرة ٢ من التقرير، لدعم تدريس اللغات الرسمية وكفالة أن اللغات التي يجري تدريسها يمكن استخدامها في بيئة العمل، وتعزيز الاحترام لتنوع المنظمة اللغوي والثقافي.

وأية منشورات أو تعليمات ترمي إلى التنفيذ التام للمبادئ التي ينوه بها القرار ١١/٥٠، من شأنها أن تكون مفيدة في هذا الصدد.

وبالمثل، نأمل أن نرى تطبيق الفكرة المعرب عنها في الفقرة ٩ من التقرير بأن تشجع الأمانة العامة الموظفين على الاستخدام المتكافئ للغتي العمل في مراسلاتهم الرسمية تعزيزا لتعدد اللغات. ويبدو لنا أن هذا التشجيع من شأنه أن يكون أكثر إقناعا عندما يتعلق باحتمالات الترقية.

إن التنفيذ الكامل للقرار ١١/٥٠ يتطلب تحقيق نتائج محددة بالنسبة لجميع الموضوعات المذكورة فيه، سواء الاعتراف باللغات الرسمية باعتبارها عاملا في الترقية؛ أو تحقيق المساواة بين لغتي العمل في الأمانة العامة؛ أو تدريب وتعيين اخصائيين لضمان الترجمة الملائمة الوقتية للوثائق إلى اللغات الرسمية المختلفة، لضمان توزيعها في وقت واحد؛ أو إتاحة مصارف البيانات باللغات الرسمية المختلفة؛ أو تعليم اللغات الرسمية ولغتي العمل بالأمانة العامة، على جميع المستويات.

لهذا نطلب إلى الأمين العام أن يقدم لنا مرة أخرى في الدورة الرابعة والخمسين تقريرا عن جهوده المتواصلة لتنفيذ جميع المبادئ الواردة في القرار ١١/٥٠، وعن نتائج تلك الجهود.

لقد شرحت هدف مشروع القرار. وقائمة مقدمي مشروع القرار تدل على أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء تولي موضوع مشروع القرار هذا أهمية كبيرة لأنه يعبر عن التزامها بتعدد الثقافات، وتشكل الأمم المتحدة محفلا مناسبا لهذا التعدد.

واعتماد مشروع القرار سيساعدنا في هذا الصدد. ووفد فرنسا يوصي جميع الوفود بمشروع القرار ويشكرهم لتأييدهم له ويأمل ويتوقع أن يكون هذا التأييد بتوافق الآراء.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس السيد يونغ (سانت فنسنت وجرز غرينادين).

السيد أرياس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بارتياح بالغ يتكلم وفد اسبانيا اليوم بشأن بند جدول الأعمال المعنون "تعدد اللغات".

أود أن أشير إلى أنه خلال الدورة الخمسين، لعبت اسبانيا، مع الدول الأخرى الأعضاء في مؤتمر البلدان الايبيرية - الأمريكية، دورا حاسما في الجهود التي أدت أولا إلى إدراج هذا البند في جدول أعمال تلك الدورة، ثم في وقت لاحق إلى اعتماد القرار ١١/٥٠.

وشعر بلدي أن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمنظمتنا وفر لنا فرصة مثلى لإعادة تأكيد الطابع العالمي الذي ترتكز عليه الأمم المتحدة وللتأكيد من باب الاستطراد على مبدأ تعدد اللغات بوصفه أداة التعبير والحوار الأساسية بين الدول الأعضاء. واسبانيا، التي كرست مبدأ التعددية كأحد المبادئ الهادية لمجتمعها، ترى أن دعم وتقوية استخدام اللغات الرسمية المختلفة في عملنا ومداولاتنا يكتسيان أهمية قصوى.

إن الجمعية العامة، باعتمادها القرار ١١/٥٠ بأغلبية كبيرة، اعترفت بضرورة التقيد الدقيق بتطبيق نظام اللغات الذي وضع سواء فيما يتعلق بلغتي العمل في الأمانة العامة أو باللغات الرسمية الست ولغات العمل في الجمعية العامة. ولجانها ولجانها الفرعية وكذلك في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

في هذه الدورة نناقش مرة أخرى، مسألة تعدد اللغات في ضوء تقرير (A/52/577) قدمه الأمين العام إلى الدول الأعضاء وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١١/٥٠.

وهذه المناقشة تجيء في أنسب وقت. وإذا أرادت هذه الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة، التي لقبت بـ "دورة الإصلاح"، أن توفر للدول الأعضاء فرصة لإعداد منظمتنا لمواجهة تحديات الألفية الجديدة وتحمل مسؤولياتها على نحو أكثر فعالية، فيجب علينا أن نسجل اهتمامنا المستمر بمواصلة البحث المتعمق في التنفيذ السليم لنظام اللغات في منظمتنا، ويجب أن ندرك بشكل خاص أن نظام اللغات القائم يعزز القيمة العملية لدور

المنظمة ليس فقط لأنه يسمح بمساهمات أكثر غنى في مداولاتنا ولكن أيضا لأنه يجعل جماهير شعوبنا تشعر بأن أعمالنا هي أعمالها.

لذلك يود وفدي أن يعرب عن تقريره للأمين العام على تقريره الذي درسناه بعناية. ففي جميع الجوانب التي يغطيها التقرير يسعى الأمين العام إلى الاستجابة إلى المسائل التي أثيرت في القرار ١١/٥٠. غير أن التقرير في مجموعه لا يعطي إلا تحليلا جامدا للحالة الراهنة. وتقييم وفدي للتقرير يؤكد وجهة نظرنا بأن تنفيذ نظام اللغات القائم يتطلب تحليلا أكثر تفصيلا ويحتاج إلى اهتمام متواصل من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة.

والمسائل الخاصة بتعيين الموظفين المتمكنين في لغات العمل والقادرين على استخدامها، والتدريب فيما يتعلق باللغات الرسمية ولغتي العمل، وترجمة الوثائق وتعزيز خدمات الترجمة الشفوية في الوقت المناسب تحتاج كلها إلى متابعة سليمة بغية الوفاء بالاحتياجات في مثل هذه المسائل الهامة.

لهذا السبب انضم وفد اسبانيا إلى مقدمي مشروع القرار الذي عرضه للتو ممثل فرنسا. ويثق وفدي في أن مشروع القرار هذا سيحظى بالتأييد الكامل للجمعية العامة.

ختاما، أود أن أكرر الأعراب عن اقتناع وفد اسبانيا بأهمية نظام اللغات الراهن كوسيلة لتطبيق الطابع العالمي لمنظمتنا.

السيد مينوفيس - تريكل (أندورا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تؤيد أندورا بحماس شديد تعدد اللغات. واللغة الرسمية لبلدي هي الكتالانية التي نتكلم بها منذ غابر الأزمان. إلا أن أبناء أندورا يجيدون أيضا الفرنسية والاسبانية وهما اللغتان المستعملتان في الدولتين المجاورتين لنا. هذا الانفتاح على اللغات الأخرى ليس انفتاحا اقتصاديا فحسب يسمح لأصحاب المتاجر في بلدنا أن يفهموا طلبات السياح، ولكنه أيضا انفتاح ثقافي نحرص على المحافظة عليه. ونصر في مدارسنا على اللغة الكتالانية ولكن الدروس تعطى أيضا بالفرنسية والاسبانية والانكليزية. والمحافظة على لغتنا وثقافتنا والنهوض بهما لا يحجب اللغات والثقافات الأخرى.

(تكلم بالاسبانية)

والسمات الخاصة لأندورا تجعل من الطبيعي بالنسبة لنا أن نكون من بين مقدمي مشروع القرار A/52/L.35 بشأن تعدد اللغات الذي عرضه ممثل فرنسا. وأوافق تماما على ما قاله السيد ثيبو بعد ظهر اليوم، وسياسة الترقية في الأمم المتحدة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الكفاءات اللغوية للموظفين. وإذا أردنا أن تكون الأمم المتحدة انعكاسا صادقا للتنوع في العالم، فيجب أن نستخدم اللغات الرسمية على نطاق واسع. وينبغي ألا نعوق الموهوبين بسبب عدم معرفتهم للغات، ولكن من الضروري أيضا أن نكافئ على نحو لائق الموظفين الذين يبذلون الجهد للتكلم بسلاسة بمختلف اللغات. ويسعدنا أن يشير الأمين العام في تقريره المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى أن اللغات تدرس في جميع مراكز العمل الرئيسية وينبغي أن نجد الوسائل لتوفير الحوافز لاستخدام هذه الموارد من قبل الجميع.

(تكلم بالانكليزية)

إن المبادرة الرامية إلى تشجيع تعدد اللغات في الأمم المتحدة يجب ألا تفسر بأنها مجرد تعبير عن الخوف صادر عن لغة واحدة أو لغات معدودة، من أن تفقد مكانتها في عالم يتجه بشكل متزايد نحو اللغة الواحدة. ولما كان العالم يتجه على نحو متزايد صوب لغة واحدة تستخدمها الشعوب إلى جانب لغتها الأصلية كوسيلة للتفاهم مع الشعوب الأخرى، فإننا يتعين علينا أن نسعى إلى جعل الشعوب تقدر الثروة الكامنة في مختلف اللغات، وينبغي أن تكون الأمم المتحدة في الطليعة في هذا الجهد. فلا يمكن لمنظمة تتكون من ١٨٥ دولة أن تسمح لنفسها بالانزلاق في الممارسة المريحة المتمثلة في استعمال لغة واحدة.

(تكلم بالكتالانية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية)

وينبغي أن تأتي وحدة العمل في منظمتنا من تلاقي التنوع لا من النمط الموحد بأي حال من الأحوال. وعلينا أن نزيد من استعمال اللغات المتاحة لنا دون أي خوف. وقد دأب رئيس حكومة أندورا منذ انضمامنا إلى هذه المنظمة في عام ١٩٩٣ على إلقاء جميع بياناته في المناقشة العامة بلغتنا الكتالانية، ليس بهدف الترويج لقوميتنا، بل رغبة في تأكيد التنوع الطبيعي للثقافات التي يمكن رؤيتها في هذا المحفل. وكان هذا يحدث دائما مع تقديم ترجمة

للنص بتكلفة متواضعة جدا. وتم بذلك نقل رسالتنا بطريقة جيدة أيضا. وتود أندورا أن تشجع الدول الأخرى على أن تتكلم كل منها بلغتها الخاصة خلال المناقشة العامة. وبهذه الطريقة سندرك أهمية الثروة العظيمة للدول وللغاتها التي هي وسيلتها للتعبير عن إمكانياتها البشرية دون خوف ودون أغراض أيديولوجية خفية، وإنما ببساطة البلد الذي يقدم ثقافته. ولذلك، نؤيد تعدد اللغات في الأمم المتحدة على مستوى لغتي العمل، واللغات الرسمية، وكلما أمكن على مستوى جميع لغات الدول.

السيد كعباشي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر تونس أن تتكلم اليوم بشأن بند أيدت بقوة إدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة قبل عامين. ويجدر التذكير بأن هذا البند ظهر في جدول الأعمال لأول مرة عندما كان المجتمع الدولي يحتفل رسميا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

والبيانات التي أدلي بها خلال المناقشة التي جرت في تلك المناسبة بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بتعدد اللغات والقرار الذي اتخذ آنذاك، تؤكد بشكل واضح، الطابع المتعدد اللغات للأمم المتحدة. وبعودتنا إلى هذه المسألة اليوم فإننا نشيد بالآباء المؤسسين لمنظمتنا. فالأمم المتحدة هي الرمز الذي يعبر بشكل ملموس عن احترام الآخرين وقبولهم بكل تنوعهم.

وبتأكيدنا المتجدد على الطابع المتعدد اللغات للأمم المتحدة، فإننا لا نحترم روح الميثاق ونصه فحسب، بل الأهم من كل شيء إننا نتخذ خطوة إيجابية لمواجهة الأيديولوجيات الشمولية. ولا بد لنا من أن نتذكر أن مبادئ منظمتنا تشدد على حماية الاختلاف وتحترمه وتدعو إليه. وهذا الاحترام للاختلافات بين الأفراد، الذي يتأصل في أي مجتمع ديمقراطي، ينبغي أن يكون المبدأ الأساسي للعلاقات بين الدول. فالديمقراطية التي تعتبر ممارستها في بلداننا بحق التزاما وفضيلة لا تقل أهمية في العلاقات الدولية.

وبينما نتناول موضوع تعدد اللغات، تقوم اللجنة الجامعة للجمعية العامة في إطار البند ١٥٧ من جدول الأعمال بدراسة دقيقة لإصلاح المنظمة. وكما يبين عنوان تقرير الأمين العام "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، تجري عملية الدراسة الدقيقة تلك من منظور التجديد. والنظر في هذه المسألة يتيح لنا فرصة ممتازة لكي نزيد من إمعان النظر في مسألة تعدد اللغات في الأمم المتحدة، التي تمثل أحد العناصر الهامة التي يتعين الإبقاء عليها في إطار هذا الإصلاح. ويمثل هذا التذكير بأهمية التنوع اللغوي في الأمم المتحدة في رأي تونس أحد العوامل الرئيسية التي ينبغي معالجتها في أي تفكير شامل يستهدف الإسهام في تجديد الأمم المتحدة وإصباغ دينامية جديدة عليها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد يونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين).

وفي حين أن عملية التفكير الممعن في مستقبل الأمم المتحدة بعيدة كل البعد عن الاكتمال، بل إنها في الواقع تتعاظم في النطاق والاتساع، فإن تونس تأمل في أن تواصل مسألة تعدد اللغات إثارة الاهتمام الذي تستحقه كيما تبقى من العناصر الهامة في أي مشروع قد يجري إعداده أو الاتفاق عليه بهدف زيادة كفاءة المنظمة واتساع نطاق عملها.

وفي الوقت نفسه ينبغي أن يصاحب هذا التأكيد المجدد لاهتمام المجتمع الدولي بالاعتراف بالتنوع اللغوي وتوطيده اتخاذ إجراءات ملموسة وبادرات يومية لكفالة وجود تعايش متناسق ومثمر ومتسم بالمنفعة المتبادلة فيما بين جميع الثقافات.

ونرى أنه ينبغي أن يكون مبدأ احترام استعمال جميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة حقيقة مجردة، وأن يطبق في جميع الاجتماعات التي تعقدها المنظمة. وفي رأينا أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي سبب - مهما يبدو وجيها - يتخذ كذريعة لاستعمال تمييزي لا يحترم رغبات الدول الأعضاء ويتجاهل المبادئ الكامنة في التوازن اللغوي الذي كرسه الآباء المؤسسون للمنظمة.

وفي هذا السياق، نحيط علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/577 بشأن مسألة تعدد اللغات. ولا نود التعليق في المرحلة الحالية على مضمون الفقرات التي تتناول استعمال اللغات الرسمية في الأمانة العامة نظرا لأن الوثيقة ذات الصلة لم تكن متاحة لنا في وقت مبكر يكفي للسماح لنا بدراستها عن كثب. مع ذلك يمكن النظر في الفقرات المعنية من جانب الهيئات المختصة التي من بينها اللجنة الخامسة. ولن يفوت وفد بلدي أن يقدم إسهامه في ذلك السياق حتى ينفذ القرار المتعلق بتعدد اللغات بطريقة مرضية وفعالة.

أما الفقرات التي أود التعليق عليها من تقرير الأمين العام فهي الفقرات التي تتعلق بالعمل اليومي الذي نقوم به في الأمم المتحدة بوصفنا وفودا للدول الأعضاء. إن التقرير يعتبر أن توزيع الوثائق في آن واحد يتم بصورة مرضية، ولكننا نود في هذا الصدد أن نطلب من الأمانة العامة أن تحترم القواعد والقرارات التي اتخذت في هذا المجال. ويجدر التذكير في هذا السياق بأنه نادرا ما توفرت الوثائق بشتى لغات العمل في الوقت المحدد خلال الدورة الحالية. وأدى الاستعمال الذي يتسع بشكل متزايد للغة واحدة خلال هذه الدورة إلى الحد من قدرتنا على العمل والتفاعل بسرعة في إطار المفاوضات والمشاورات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. إن الإصلاح بحسب الصيغة التي استخدمها الأمين العام ليس حدثا. وهو في رأينا ليس صيغة مجردة. فالإصلاح ينبغي أن يعني قبل كل شيء تحسين ظروف العمل حتى يمكن كفالة زيادة المشاركة والكفاءة والشفافية والديمقراطية. وما لم تتوفر لنا الوثائق بجميع لغات العمل فإن مشاركتنا ستقل في كثير من الأحيان أو قد لا تكون موجودة.

لذلك، نأمل أن يواكب عملية الإصلاح التي سيضطلع بها إدخال تحسين في استعمال اللغات الرسمية للأمم المتحدة بحيث تتطابق ممارستنا اليومية لعملنا مع رغبات الدول الأعضاء ومع القواعد التي وضعتها، خصوصا فيما يتعلق باحترام تعدد اللغات.

كما نأمل في أن تقوم الدول الأعضاء، باعتمادها مشروع القرار بشأن تعدد اللغات في الجمعية العامة، بإعادة التأكيد مرة أخرى على التزامها بتنوع وثراء الثقافات والحضارات اللذين يمثلان الضمانة الأساسية لأصالتها بل ولعالمية كوكبنا الأرض الذي أصبح قرية عالمية.

السيد آلبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعدت الأمانة العامة التقرير الوارد في الوثيقة A/52/577 للنظر في هذا البند من جدول الأعمال. يتضمن ذلك التقرير موجزا مقتضبا جدا للممارسات الجارية في شتى المجالات التي تلعب فيها اللغات الرسمية ولغات العمل، بطريقة أو بأخرى، دورا في عمل المنظمة.

من أسف أن التقرير لا يحلل المصاعب والمشكلات التي تصادف في تنفيذ التدابير الجارية، كما لم تقدم توصيات محددة لتوفير خدمة أفضل للوفود. ولا بد لي أن أقول، بكل صدق، إنه يبدو أن الأمانة العامة راضية عن مجريات الأمور في الوقت الحاضر. ويبدو أن الأهمية التي تعلقها الأمانة العامة على تعدد اللغات لا تقارن بالأولوية التي تعلقها على هذا الموضوع أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء.

(تكلم بالفرنسية)

إن اللغات الرسمية أداة مميزة وجوهرية للاتصال. ونحن مقتنعون بأن استعمالها حيوي للحوار والتفاوض والتفاهم بين أعضاء الأمم المتحدة.

في النصف الثاني من القرن العشرين نوقشت وجوه التضارب الرئيسية في المجتمع، من سياسية وأيديولوجية واقتصادية داخل هذه المنظمة وحسمت في كثير من الأحيان.

(تكلم بالأسبانية)

فمجتمع الأمم كان له محفل متحضر دائم لتسوية الاختلافات. وما أحرزناه من تقدم جاء نتيجة اعترافنا الصادق بمصيرنا المشترك كبشر، وكذلك - وهذا أمر يساوي الأمر الأول في الأهمية - نتيجة قبولنا لتنوعنا.

إن المكسيك ترى أن قوة الأمم المتحدة تكمن في التعددية وفي الفرص الممتازة التي تهيئها لتعزيز التفاهم والتلاقي ووحدة الغرض. وما نعلقه من أولوية على تعدد اللغات ليس نتيجة لوسواس يستحوذ على تفكيرنا وإنما هو أمر تغوص جذوره في الاعتقاد الراسخ بأن المنظمة - في جوهرها وممارستها ومناهجها - إذا كانت مرآة تعكس الطاقات الكامنة في كل ثقافة، فسوف تكون لدينا أمم متحدة أشد كفاءة وفعالية.

(تكلم بالانكليزية)

إن أهمية هذا البند جديرة بالنظر فيه بمزيد من التعمق. ولذا نأمل أن تستطيع الأمانة العامة إعداد تقرير أشمل وأكثر تحليلا.

(تكلم بالفرنسية)

وللأسباب التي أوردتها سوف يصوت وفد المكسيك تأييدا لمشروع القرار A/52/L.35.

السيد أميهو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يطيب لي أن أتكلم بالنيابة عن وفد بنن حول هذا البند من جدول الأعمال، "تعدد اللغات".

اختتمت الجمعية العامة قبل سنتين، في ١٩٩٥ مناقشتها حول هذا البند من جدول الأعمال باعتمادها القرار ١١/٥٠ الذي قررت فيه جملة أمور منها أن تطلب من الأمين العام أن يكفل التطبيق الدقيق للقرارات التي تقضي بوضع ترتيبات لغوية بالنسبة للغات الرسمية وللغتي العمل في الأمانة العامة.

لقد قام الأمين العام بمبادرات كثيرة تتراوح ما بين تدريس اللغات الرسمية للمنظمة ولغتي العمل بالأمانة العامة وبين خدمات المكتبة ومصارف البيانات، بما في ذلك استخدام لغتي العمل داخل الأمانة العامة، وتوفير خدمات الترجمة الشفوية للاجتماعات المختلفة وتعيين المترجمين وتدريبهم.

إن وفدي يثني على تلك الجهود التي بذلها الأمين العام، والتي ترمي إلى جعل المنظمة العالمية متعددة الثقافات حقا. والواقع أن التعددية هي سِمة لكل مجتمع، ويجب الاعتراف بها وقبولها كظاهرة للحرية.

واليوم، بينما تأتي العلوم والتكنولوجيا والاتصالات واستعمال الحاسوب بتغييرات عميقة في هيكل المعرفة، وفي التوقعات الفردية والجماعية، فمن الأهمية بمكان أن يظل في بالنا أن الثقافة العالمية للألفية الثالثة سوف تكون رهنا بإسهامات جميع الثقافات. وبنن، مراعاة منها لذلك، انضمت مرة أخرى إلى الوفود الكثيرة التي اشتركت في تقديم مشروع قرار هذا العام بشأن تعدد اللغات، وهو مشروع القرار A/52/L.35.

إن هدفنا هو إعادة الاحترام لمبدأ المساواة بين اللغات الرسمية للمنظمة ولغتي عمل الأمانة العامة، أي، باختصار، أن نكفل الاعتراف بمبدأ تنوع اللغات والثقافات داخل منظومة الأمم المتحدة، والامتثال لهذا المبدأ. ذلك أن للغة وقعا يتجاوز بمراحل مجرد الاتصال، فهي إحقاق لقيمة التراث الثقافي والخبرة الفكرية الماضية واللغة بوصفها أداة للفكر، هي في آن معا وسيلة الثقافة وغايتها.

لذلك نؤمن بأنه، لئن كان يجري فتح مسالك جديدة للتعاون الدولي والتقدم الاجتماعي، فمن المهم أن يستطيع كل من يعنيهم الأمر الإسهام في وضع وتوطيد المبادئ التي سترتكز عليها العلاقات الدولية. ولا يمكن أن يكون هذا التغيير ديناميا وأن يُؤتي نتائج ملموسة، إلا إذا كانت القوة الدافعة وراءه تحترم الذاتية الثقافية وعناصرها، وتحمي التعددية وتستمد بقاءها من الثراء الكامن في ذلك التنوع. وبذلك فقط تستطيع مثلها العليا الشامخة أن تحظى بأوسع سند ممكن.

إن الأمم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد للحوار والتشاور التفاوضي. ويجدر بنا أن نطمع في تشجيع الاحترام الدقيق لحق جعل الآخرين يفهموننا وحقنا أن نفهم الآخرين، إذ أن الفهم الصحيح للمسائل المطروحة للمناقشة هو ضمان تحقيق مساهمة يتسع نطاقها باستمرار وتكون أوفر إنتاجا.

وأود أن أنوه بما نعلقه من أهمية على مشروع القرار هذا بالتشديد على أن لاعبي الأدوار في الحياة الدولية يزدادون اليوم عددا وتنوعا. ولذا فمن الأمور العاجلة أن نعمل على إيجاد تحول إلى الديمقراطية يتسع نطاقه باستمرار في الحياة الدولية. وإننا نؤمن بأن إمكانية التعبير عن الذات والمشاركة تسهم في عملية إقامة الديمقراطية تلك من خلال مراعاة وجهات نظر وشواغل الصامتين: أي الذين أجبروا على الصمت أو الذين ظلوا صامتين لعدم استطاعتهم المشاركة بنشاط في المناقشات أو الاستفادة السليمة من الوثائق التي تتاح لهم.

ولتلك الأسباب جميعها يقدر وفدي العمل الذي يقوم به الأمين العام تنفيذا للقرار ١١/٥٠. ولا شيء يصل إلى حد الكمال؛ فكل مسعى بشري، بحكم طبيعته، يمكن تحسينه. ولذا تطالب بنن بإعادة تنشيط جهود الأمانة العامة حتى تعطي الثقل الكامل لأداة العمل المميزة هذه في منظمتنا.

ولقد حان الوقت لأن تصل جمعيتنا إلى قرار وفق هذه النقاط، على أساس المقترحات التي قدمها الأمين العام لتجديد المنظمة، ولأن تتأكد من شموله لجميع جوانب المسألة.

وختاما أود أن أعرب عن أملنا في أن تعتمد جمعيتنا مشروع القرار A/52/L.35 بتوافق الآراء، في ضوء ما قلته وفي ضوء كل ما قاله المتكلمون الذين سبقوني.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

وقبل الانتقال إلى البت في مشروع القرار A/52/L.35 أود أن أعلن أنه بعد عرضه على الجمعية انضم إلى مقدميه كل من الأرجنتين، أفغانستان، ألمانيا، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الصين، غينيا، غينيا - بيساو، فنزويلا، كازاخستان، الكاميرون، ليختنشتاين، لكسمبرغ، موريتانيا، هايتي، هندوراس، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.35؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.35 (القرار ٢٣/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل إعطاء الكلمة للأعضاء لشرح المواقف أود أن أذكرهم بأن تعليل التصويت محدد بعشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد واتانابي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تردد وفدي في الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار للسبب التالي.

قبل عامين، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عند اتخاذ القرار ١١/٥٠ صوت وفدي ضده لأن الفقرة ٣ من المنطوق تعاقب الموظفين الذين لم تعتمد لغتهم الأصلية ضمن اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وهذا إجراء تمييزي ضد البلدان التي تختلف لغاتها عن اللغات الرسمية الست، وتعتبر اليابان أن تلك الفقرة غير مقبولة. ولذا يحتفظ وفدي بحقه في التدخل عند الضرورة في أي مرحلة مقبلة فيما يتصل بهذا القرار الخاص بتعدد اللغات.

ومع أن وفدي يحترم فكرة تعدد اللغات في الأمم المتحدة فإنه يرجو من الأمين العام أن يعامل موظفي الأمم المتحدة الذين ليست لغتهم الأصلية إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة على قدم المساواة مع غيرهم في مسائل التعيين أو الترقية.

السيد شينفانو (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يوضح أننا وإن كنا قد انضممنا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/52/L.35 في إطار هذا البند من جدول الأعمال "تعدد اللغات" فلا تزال لدينا تحفظات قوية على الفقرة ٣ من منطوق القرار ١١/٥٠ الذي صوت وفدي ضده في عام ١٩٩٥. ونرى أن لهذه الفقرة آثارا خطيرة على المسائل المتعلقة بالموظفين. ومن الناحية العملية فإن شرط إجادة لغتين من اللغات الرسمية الست يضر كثيرا بالموظفين وبالتعيينات المحتملة ممن ليست لغتهم الأصلية إحدى اللغات الرسمية الست للمنظمة.

وتود تايلند أن تعيد تأكيد التزامها بمبدأ تعدد اللغات في الأمم المتحدة وبتأييد فكرة أن تشجع الأمم المتحدة التنوع الثقافي. غير أن تايلند ترى أن تشجيع التنوع الثقافي له هدف مثالي هو مفاهيم التسامح والتفاهم، وهو هدف ينبغي في سياق هذا البند من جدول الأعمال أن يوسع ليشمل الثقافات التي لا ترتبط الآن، بسبب قوى التاريخ، باللغات الرسمية الست لهذه المنظمة.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي، شأنه شأن من سبقوني بالكلام، أن يسجل أننا قبل عامين لاحظنا أن ذلك القرار يحرم الدول الأعضاء مما يعتبر حصتها في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأذكر بوجه خاص البلدان الواقعة في القسم الجنوبي من أفريقيا وفي آسيا، حيث لم تكن اللغات التي بدا أنها تحظى بالشعبية في الأمم المتحدة جزءا من تاريخنا على الإطلاق. ولذا تصبح المسألة: هل تعجل الأمم المتحدة - وأشير هنا إلى الفقرة ٣ من التقرير - ببرامج التدريب أيضا في البلدان التي لم تستخدم فيها قط اللغات الفرنسية والاسبانية والصينية والعربية؟

وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ من أن يصبح هذا طريقة لمحاولة تهميش البلدان التي لم تسنح لها الفرصة إطلاقا للتعرف على اللغات المذكورة. وقد شدد وفد سوازيلند بشكل قاطع في عام ١٩٩٥ على أن من واجب الأمم المتحدة أن تدرج ضمن المناهج المقررة لتلك البلدان فرصا لتعلم جميع اللغات المستخدمة في الأمم المتحدة. وإلا فإن وفدي قد يجد نفسه داعيا إلى أن تكون لغة السوازي، وهي لغتي، واحدة من اللغات التي تستخدم هنا. كما أن لغتكم، سيدي الرئيس بالنيابة - وهي لغة قبلية - يمكن أن ينظر إليها على أنها تسعى جاهدة لشق طريقها إلى الأمم المتحدة. ويود المرء أن يشعر أن هذه هي الأمم المتحدة - وأشدد على كلمة "المتحدة". فنحن كدول أعضاء نملك الأمم المتحدة. ولذا ينبغي أن يعلم مقدمو القرار الذي اعتمد اليوم أنهم لم يتصرفوا بالعدل،

خاصة وأن القرار لم يطرح للتصويت، كما كان المتبع فيما مضى.

ومع ذلك يعرب وفدي عن استعداده لتغيير موقفه الأصلي على أمل أن تتاح الفرص في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٧ من جدول الأعمال

إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

تقرير الأمين العام (A/52/211)

مشروع القرار (A/52/L.12)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة، السيد هينادي أودوفينكو، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بشأن البند ٢٧ من جدول الأعمال المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية".

إن هذا البند مثال جيد على اتساع النطاق والتنوع الهائلين للقضايا المعروضة على الجمعية العامة. وهذه قضية حساسة وشائكة وترجع، كما يعلم الأعضاء، إلى تاريخ بعيد. وتدل النصوص التاريخية القديمة على أن قوانين الحرب تشمل، منذ الأزل، الحق في أخذ الغنائم. وشكل النهب جزءا لا يتجزأ من الحملات العسكرية حيث أن البلدان المهزومة كانت تُنهب بحثا عن النفائس بينما كانت متاحف الغزاة تملأ بغنائم الحرب.

وكانت هناك أيضا أمثلة مختلفة تماما. وقد نذكر ما فعله سقيبيون الأفريقي في القرن الثاني قبل الميلاد، فبعد أن استولى على قرطاجة خلال الحرب الفونية الثالثة، قرر أن يعيد إلى صقلية الثروة التي نهبت منها نتيجة لحملات السلب القرطاجية المتكررة.

وخلال السنوات الماضية، أبدى المجتمع الدولي اهتماما متزايدا بقضية الممتلكات الثقافية. وتجلى ذلك في اتفاقيات خاصة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وفي أنشطة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتشجيع على إعادة الممتلكات الثقافية أو ردها إلى بلدانها الأصلية في حالة تملكها بطريقة غير مشروعة. وفي خضم المناشدات المتصاعدة من أجل الحفاظ على الذاكرة الجماعية التي تجسدها الإنجازات التاريخية والثقافية، برزت ضرورة تعزيز التعاون بين الدول في مجال إعادة الممتلكات الثقافية أو ردها. إن إجراء حوار بناء بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية سيمثل خطوة هامة نحو بلوغ ذلك الهدف.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ليعرض مشروع القرار A/52/L.12.

السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن وفود أذربيجان وبوروندي وبيرو وتشاد ورواندا والصين وغابون وغواتيمالا وغينيا وقبرص والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو ومالي ومنغوليا والنيجر واليونان، فضلا عن وفدي، أتشرف بعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.12 في إطار البند ٢٧ من جدول الأعمال المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية".

ويسر وفدي أن يبلغ الجمعية العامة بأن كولومبيا وجمهورية كوريا وأفغانستان وبوليفيا وتركيا أصبحت من بين مقدمي مشروع القرار.

إن جمعيتنا تناقش بصفة دورية البند المتعلق بإعادة الممتلكات الثقافية. وتحديدا، منذ عرض البند في عام ١٩٧٢، شهدنا عمليات تنفيذ مترددة بعض الشيء لقرارات متعددة. والواقع أن الوعود التي قطعتها بلدان تحتفظ بكنوز ثقافية لا غنى عنها للحفاظ على القيم الثقافية ونموها لم يوف بها تماما. ومن هنا تنبع الأهمية الكبيرة لإعلان ميدلين بشأن التنوع الثقافي والتسامح وخطة العمل بشأن التعاون الثقافي المعتمدين في الاجتماع الأول لوزراء الثقافة لدول حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

إن وفدي، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار هذا، يرجو مرة أخرى من الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن يقوما بكل ما في وسعهما لحث تلك

البلدان على احترام الوعود التي قطعتها وأن تمكن الأمم المتحدة والبلدان الأصلية لتلك الممتلكات من أن تحقق أهدافها.

ستلاحظ الجمعية العامة أن مشروع القرار المعروض عليها مشروع إجرائي بصفة رئيسية. وهو يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام الذي قدمه بالتعاون مع المدير العام لليونسكو، ويشير بالطبع إلى قرارات سابقة، فضلا عن الاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠.

ويرحب مشروع القرار بالإعلان وخطة العمل المعتمدين في ميدلين. وأود أن أشكر مرة أخرى حكومة كولومبيا على استضافتها الاجتماع الأول الذي كان مهما للغاية لوزراء الثقافة في بلداننا.

ويثني مشروع القرار على اليونسكو لما أبدته من حماس ومهارة، لا سيما في التشجيع على إعادة الممتلكات الثقافية.

ولا ريب في أن الجمعية ستقر بالأهمية التي تمثلها لبلداننا استعادة الممتلكات الثقافية التي أخذتها الدول المستعمرة منذ سنين عديدة. وتؤيد بلداننا جميع مبادرات الجمعية العامة وتوصياتها وتأمل أن يقدم الأمين العام، بالتعاون مع المدير العام لليونسكو، تقريرا مفصلا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن التقدم الذي سيحرزانه دون شك فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية.

وبالنيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار A/52/L.12، يرجو وفدي جميع الوفود أن تولي هذا النص اهتمامها ويشكرها على دعمها.

السيد بوهايفسكي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن السيادة الثقافية وصون الهوية الوطنية يعترف بهما دوما بوصفهما من عناصر السيادة الوطنية ومن الشروط الأساسية الهامة للتنمية الثقافية لأي بلد. ومن ثم، فإن أي محاولة لحرمان الدول من ممتلكاتها الثقافية هي تهديد ليس فقط لسيادتها وهويتها الوطنية، بل أيضا للعناصر الحيوية لتراث الأمم المشترك. ومن نافلة القول إن لكل أمة الحق في أن يكون لها تراث وطني وثقافي، وفي هذا السياق يمثل رد الممتلكات التاريخية والثقافية عنصرا لا غنى عنه للتمتع بذلك الحق.

إن عودة الكنوز الثقافية إلى بلدانها الأصلية هي سياسيا وقانونيا واجتماعيا وأخلاقيا مشكلة حساسة للغاية. لهذا السبب ينبغي معالجتها في كل حالة معينة بطريقة مناسبة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف التي أحاطت بالتحف المنقولة - أي، ما إذا كانت مسروقة، أو مشتراة، أو مقدمة كهدية، أو وجدها علماء الآثار، أو تم الاستيلاء عليها نتيجة عمليات عسكرية أو نتيجة أنشطة استعمارية وإلى ما هنالك.

وينبغي حل هذه المسائل على أساس مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما، وعن طريق تطبيق القواعد الأخلاقية الحضارية. إن الاحترام المتبادل للمشاعر الروحية واحتياجات الأمم ينبغي أن يقرر العلاقة بين الدول وموقفها من حل مشاكل رد الممتلكات الثقافية. ونلاحظ مع الارتياح التفهم المتزايد لحقيقة أن إعادة ملكية القيم الثقافية المنتشرة في شتى أنحاء العالم واجب أخلاقي على البشرية.

وأوكرانيا، من جهتها، تحاول أن تسهم إسهاما سياسيا وعمليا في حل هذه المسألة. فلقد صدقت على عدد من الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، وهي الاتفاقية التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عام ١٩٧٠. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عقدت حلقة دراسية دولية في مدينة تشيرنيهيف الأوكرانية تحت رعاية اليونسكو، بشأن مسائل رد الممتلكات الوطنية والثقافية التي فُقدت أو نقلت أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، استضافت عاصمة أوكرانيا ندوة دولية تحت عنوان "الجوانب القانونية لرد الممتلكات الثقافية: نظريا وعمليا".

إن أوكرانيا تقدم مساهمات قيّمة للتعاون الدولي في ميدان رد الممتلكات الثقافية، وهذه حقيقة ثابتة بدليل انتخابها في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة. وتعمل أوكرانيا أيضا على تطوير التعاون الثنائي، وهذا التطوير يسفر عن إحراز نتائج إيجابية.

ونحن نرى أن التدابير التالية من شأنها أن تكون مناسبة لتعزيز الجهود الدولية المبذولة في هذا الميدان. أولا، ينبغي تعزيز الدور الذي تضطلع به اليونسكو؛ وثانيا، ينبغي زيادة تشجيع الدول الأعضاء التي لم تتخذ إجراءات قانونية ذات صلة ولم تنضم إلى الاتفاقية التي اعتمدتها منظمة اليونيسكو عام ١٩٧٠ وإلى الاتفاقية المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير شرعية، التي فتح باب التوقيع عليها في روما بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥، على أن تفعل ذلك؛ وثالثا، ينبغي التشجيع على إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بهدف منع التداول غير القانوني للممتلكات الثقافية والعمل على ردها؛ ورابعا، ينبغي إجراء جرد للممتلكات الثقافية المفقودة؛ وأخيرا، يتعين تكثيف أنشطة وسائط الإعلام والمؤسسات الثقافية لجعل الرأي العام يدرك ضرورة رد الممتلكات الثقافية ومنع التداول غير القانوني للممتلكات الثقافية.

وينبغي تعزيز تفكير جديد بين هواة جمع الممتلكات الثقافية وغيرهم من الأشخاص الذين يتداولونها. ومن الأهمية بمكان وضع نوع من مدونة قواعد السلوك لهذه الجماعات من الناس، فضلا عن وضع قوانين تشريعية وطنية من شأنها أن تمنع التجارة غير القانونية بالتحف. ونعتقد أيضا أن ثمة حاجة إلى إيجاد صندوق خاص تحت رعاية اليونسكو لتعزيز رد الممتلكات الثقافية. ونرى أن باستطاعة اليونسكو أن تسهم أيضا في إنشاء نظام ثقافي دولي في سياق الثقافة العالمية للسلام، يمكنه أن يعزز إجراء حوار مثمر بين الدول. وأخيرا، ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في إمكانية إعلان سنة ١٩٩٩ سنة دولية للحفاظ على الممتلكات الثقافية وحمايتها وردها.

ومثلما ذكِر في إعلان مدينة المكسيك بشأن السياسات الثقافية، فإن لكل دولة حق وواجب الدفاع عن إرثها الثقافي والحفاظ عليه إذ أن قدرة أي مجتمع على البقاء لا تنفصل عن قيمه الوطنية التي يجد فيها مواطنوه مصدرا لإبداعهم.

يسلِّم العديدون بأن التعاون بين الدول والأمم يعتمد في حالات عديدة على الحل الناجح لمسائل تتعلق بإعادة أو رد الكنوز الثقافية إلى بلدانها الأصلية. وعلى أساس هذا الفهم ينبغي أن نبني نهجنا المتعلق بالمسألة قيد النظر. وإلا فسنستمر في إجراء مناقشات لا نهاية لها ولا تسفر عن نتائج هامة.

السيد مرا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن أهمية البند ٢٧ من جدول الأعمال المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية"، في العلاقات الدولية تظهر في قيام الجمعية العامة بالنظر الدوري في هذه المسألة. وإن التزام المجتمع الدولي بالمسألة يبقي عملية المفاوضات حية، وهي العملية التي ستمكن البلدان المعنية من استعادة الممتلكات الثقافية التي استُولي عليها.

وفي هذا الصدد، نشعر بالامتنان للأمين العام والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على المعلومات التي تضمنها التقرير الوارد في الوثيقة A/52/211 المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، عن مواصلة اليونسكو بذل الجهود من أجل تعزيز المفاوضات الثنائية لإعادة أو رد الممتلكات الثقافية، وعن عملها من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. ونحن على اقتناع بأن هذه الجهود الدؤوبة لا تعزز الإدراك الدولي للمسألة المعروضة علينا فحسب، بل وتسهم أيضا في تحقيق فهم أفضل فيما بين الأمم.

ونشعر بالتشجيع أيضا لملاحظتنا أن التقرير يفيد عن إحراز نجاح في عدد من الحالات ونحن ننظر إلى هذه النجاحات بوصفها علامات إيجابية. وإننا على اقتناع بأن نجد الحالات المعلقة أيضا حلولا مقبولة لدى الأطراف المعنية عن طريق إجراء مفاوضات ثنائية بروح أصيلة من التعاون.

ومما يدعو إلى الارتياح أن الدورة التاسعة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة تمكَّنت من تناول مسائل هامة من قبيل وضع قوائم جرد وطنية موحدة، وقاعدة بيانات دولية للممتلكات الثقافية المنقولة، ومدونة قواعد سلوك دولية لتجار الأعمال الفنية وإنشاء صندوق دولي لتيسير رد الممتلكات الثقافية المسروقة. ويؤمل في أن تفضي مناقشات أخرى لهذه المسائل في نهاية المطاف إلى اتخاذ إجراءات ملموسة معينة تؤثر في الجهود التي تبذلها اليونسكو من أجل لجم الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

ومن التوصيات التي اعتمدتها الدورة التاسعة للجنة الحكومية الدولية، تكتسب التوصية رقم ٥ بشأن وضع مدونة قواعد سلوك دولية لتجار الأعمال الفنية، أهمية

خاصة. وعلى الرغم من الشكوك التي أعرب عنها في الدورة بشأن طابعها غير الملزم، يمكن لمدونة قواعد سلوك دولية لتجار الأعمال الفنية إلى جانب المدونات الموجودة لبعض رابطات تجار الأعمال الفنية، أن تعمل كأداة في المستقبل للتمييز بين التجارة المشروعة والتجارة غير المشروعة بالممتلكات الثقافية، وأن توفر التوجيه للتعاملات في الحالات التي يشوبها الغموض. وإن استكشاف مزيد من الآراء عن المسألة خطوة في الاتجاه الصحيح. ونعتقد أن المدير العام لليونسكو سيتمكن من تنفيذ توصيات أخرى ومن تحقيق نتائج إيجابية.

وتشاطر ميانمار الرأي بأن التراث الثقافي لأي شعب يكيف تنميته الشاملة، وبالمثل، فإن فقدان أي شعب لتراثه الثقافي يؤدي إلى تجريده ثقافيا وضياع هويته. وميانمار، التي ترجع حضارتها إلى قرون عديدة، تعلق أهمية كبيرة على تراثها الثقافي، وتعتبر صونه عهدا قوميا. وقد وضعت الحكومة هدفا قوميا عنوانه "النهوض بالهيبة والسلامة القومية وصون وحماية التراث الثقافي والهوية الوطنية" باعتباره أحد الأهداف الاجتماعية للبلاد. وبوضع هذا الهدف نصب الأعين، أصبحت عملية حماية التراث الثقافي وصونه عملية مستمرة تقوم بها الحكومة وتنفق عليها ملايين الكياتات. وإن شعب بلدنا، الذي يدرك بالكامل أهمية هذه العملية، يساهم أيضا في العملية بمختلف الطرق.

إن جهودنا الرامية إلى استرجاع الممتلكات الثقافية التي صودرت ونقلت من ميانمار في الماضي تشكل جزءا من هذا التعهد. ويجري تحقيق ذلك بمساعدة اليونسكو. وفي ضوء النجاحات الطيبة التي تحققت في حالات معينة تطرق إليها تقرير الأمين العام، فإننا نأمل في أن تتوج جهود ميانمار بنجاح مماثل.

إن التزام جميع الدول بالمبادئ المتصلة بإعادة الممتلكات الثقافية أو ردها إلى بلدانها الأصلية له أهمية حيوية. فهذا الالتزام وحده يعزز التعاون فيما بين البلدان ويؤدي إلى التسوية الودية للقضايا المحددة المعلقة.

وتعتقد ميانمار أن جهود اليونسكو المبذولة في هذا المجال ستتوج بالنجاح بفضل هذا الالتزام من جانب جميع الدول المعنية.

السيد أبو الحسن (الكويت): لقد نظر وفد بلادي في تقرير الأمين العام الذي قدمه بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الوارد في الوثيقة (A/52/211)، والمطروح أمامنا للمناقشة اليوم. وأود في هذا الصدد أن أعبر عن ارتياح الكويت لما ورد في هذا التقرير من نقاط هامة. ونثني على منظمة اليونسكو واللجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها، وبخاصة جهود تشجيع المفاوضات الثنائية من أجل إعادة تلك الممتلكات والقيام بعمليات الجرد للمنقول منها، وكذلك الحد من عمليات الاتجار غير المشروع بها. وإننا في الكويت لنضم صوتنا للقول الذي يؤكد بأن رد الأعمال الفنية والآثار والتحف والمحفوظات والمخطوطات والوثائق وجميع الكنوز الثقافية والفنية الأخرى إلى بلدانها أمر يساهم في تعزيز التعاون الدولي وفي الحفاظ على القيم الثقافية العالمية وفي زيادة تطويرها.

إن الكويت تشعر بمدى الحزن الذي قد يصيب الدول وأفراد مجتمعاتها في حالة فقدانهم ما كان يحفظ لهم تاريخهم وحضارتهم وثقافتهم الأصلية، والتي عادة ما يتم حفظها للأجيال المتعاقبة، وخاصة عندما يتم سلب ونهب وتدمير هذه الكنوز التاريخية الهامة أمام أعين المجتمع الذي قام بكل الجهود الحضارية للحفاظ على هذا النوع الرفيع من الثقافة.

لقد عايش أبناء المجتمع الكويتي هذه التجربة المريرة وذلك اثناء فترة الاحتلال العراقي الغاشم للكويت عام ١٩٩٠، حيث قام جنود الاحتلال العراقي بعمليات التدمير العشوائي وعمليات النهب والسلب المنظمين للممتلكات الثقافية والأثرية في الكويت ونقلها إلى العراق بهدف مسح حقائق التطور الثقافي والحضاري للشعب الكويتي من سجلات التاريخ.

إنني أجد نفسي ملزما بالإشارة إلى بعض الآثار السلبية للاحتلال العراقي، وبالتحديد فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية في الكويت وذلك على النحو التالي:

أولا، إتلاف ونهب المخطوطات والصور التاريخية التي كانت تمتلكها المكتبة المركزية في الكويت، حيث كان يبلغ عددها ١٤٠ مخطوطا ومصورا لم يبق منها الآن سوى ١٥ مخطوطا فقط؛

ثانيا، لقد تعرض قسم التراث العربي التابع للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لخسائر ثقافية فادحة،

فقد تم نهب المخطوطات الأصلية النادرة، ومنها النسخ الخزائنية الثمينة التي أهديت للكويت من مكتبات عربية وأجنبية في برلين وسورية وتونس، وكذلك أمهات القواميس والكتب العربية النادرة من هولندا وبريطانيا وألمانيا وروسيا؛

ثالثا، تعرض المتحف الوطني في الكويت لأبشع أنواع التدمير الشامل للآثار التاريخية، وبشكل خاص دار الآثار الإسلامية في المتحف. فقد قام جنود الاحتلال العراقي بحرق وإتلاف المخطوطات التاريخية في المتحف، وكذلك الأمر بالنسبة للكنوز الأثرية في المبنى رقم (١) وفي متحف جزيرة فيلكا، والتي تعود إلى العصر البرونزي أو الهلنستي أو الإسلامي؛

رابعا، فقدان القطع الأثرية النادرة من القصر الأحمر في مدينة الجهراء، وخزائن العرض في مطار الكويت الدولي.

وإنني، في هذا السياق، أود إبلاغكم بأنه لم يستجد أي تطور على هذا الموضوع منذ تحرير الكويت من براثن الغزو العراقي. وإن القطع التي تم استعادتها من العراق وعن طريق الأمم المتحدة قد أعيدت إما تالفة أو مكسورة أو ناقصة ومفقود منها الشيء الكثير.

إننا في الكويت نطالب المجتمع الدولي، ممثلا بالأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، بأن يواصل جهوده في سبيل الضغط على الحكومة العراقية للامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإعادة كافة الممتلكات الكويتية الثقافية وبأسرع وقت ممكن، بما فيها وثائق الدولة الرسمية ومنها الأرشيف الخاص بديوان سمو أمير البلاد ووزارة الخارجية ووثائق المؤسسات الكويتية الهامة والتي تعتبر سجلا كاملا لتاريخ البلاد. ورغم ارتياحنا لتقرير الأمين العام والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المشار إليه سلفا، فإننا يحدونا الأمل في أن يضمن التقرير القادم، والذي سيطرح في الدورة الرابعة والخمسين تحت هذا البند، فقرة منفصلة تتضمن معلومات أشمل عن الجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن، خاصة إذا لم تشهد هذه المسألة أي تطور يذكر.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم الكويت لمنظمة اليونسكو وأشيد بدورها في مجال إعادة الممتلكات الثقافية إلى موطنها الأصلي، والتي تعتبر ذات قيمة روحية وثقافية أساسية للمجتمعات تحقق من خلالها التواصل التاريخي والثقافي عبر الأجيال المتعاقبة.

السيد ناجم (الجماهيرية العربية الليبية): للممتلكات الثقافية مكانة رفيعة بين اهتمامات الشعوب، لأن هذه الممتلكات جزء من تاريخها ورمز لمدى عمق أصولها وحضارتها. ولهذه الأسباب فإن مناقشتنا اليوم تكتسي أهمية بالغة، كتعبير عن حملة جديدة نشنها على الأفراد والدول ليردوا إلى البلدان الأصلية ما سرقوه من مخطوطاتها وما نهبوه من منحوتاتها وغيرها من الآثار القيمة.

إن ليبيا، مثلها مثل دول كثيرة، تعرضت خلال القرون الخمسة الأخيرة لأكبر عملية نهب لتراثها الثقافي. فالظروف التي أملاها المستعمرون على الشعب الليبي فتحت الباب أمام سرقة واسعة ومنظمة لمقومات الحضارة العربية الليبية، التي تمتد جذورها إلى أقدم العصور. وما من زائر للمتاحف الشهيرة في أوروبا وأمريكا إلا ويشهد، بما يراه أمامه من آثار وتحف فنية ومخطوطات قيمة، برقي الذوق الرفيع للإنسان العربي الليبي المبدع الذي ترك تراثا تاريخيا رائعا قام المستعمر بتشتيته وطمس الكثير من معالمه.

لقد أرسى العرب الليبيون قواعد حضارات قديمة تعود إلى عصر ما قبل التاريخ. كما ساهموا في بناء الحضارات الأخرى المتعاقبة. وتشهد المتاحف ومراكز التوثيق الآن على وجود مخزون هائل للتحف والمنحوتات الليبية التي عرض بعضها وطمر البعض الآخر في دهاليز المخازن الأثرية في العديد من الدول الأجنبية. وتكفي الإشارة إلى أنه في عام ١٨٦٠ سرق ما مجموعه ١٦٥ قطعة من المنحوتات الأصلية من مدينة شحات الأثرية في شرق ليبيا. كما تم نهب أضعاف ذلك العدد من الأواني الفخارية التي تسرد تاريخ تلك المدينة، علاوة على تهريب آلاف القطع من العملة النادرة. وتؤكد المصادر التاريخية أنه في ذلك العام نهبت العشرات من الأعمدة الضخمة ومجموعة من الأروقة الشيقة نقلت من مدينة لبدة الكبرى في غرب ليبيا إلى بريطانيا، حيث زينت بها حديقة أحد الملوك هناك. وتؤكد نفس المصادر أنه سرق من نفس المدينة حوالي ٣٥٠ عمودا رخاميا والآلاف من القطع الفنية الصغيرة. ونقل آخر من منطقة بنغازي وحدها ما مجموعه ٦٠٠ قطعة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ توجد الآن في أحد المتاحف الأوروبية الشهيرة.

لقد حاولت الأمم المتحدة، من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، رد وإعادة الأعمال الفنية والآثار والتحف والمخطوطات إلى بلدانها الأصلية. ويتضح من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/211 أن التقدم في هذا المجال ظل محدودا رغم المحاولات المتكررة التي بدأت منذ ما يزيد على ٢٠ عاما. ومن دواعي الأسف أن أغلب الدول التي في حوزتها هذه الكنوز الثقافية ما زالت ترفض الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، الأمر الذي يجب التنديد به، وكشف حقيقة أولئك الذين يدعون بأنهم قادة الحضارة الحديثة وحماة حقوق الإنسان وأنهم المحافظون على التراث الإنساني. ولا ينبغي التوقف عند ذلك، فإنه من الأهمية بمكان معاقبة الجاني على جرمه حتى لا يعود إلى فعله مستقبلا، ولا يقدم غيره على القيام بمثله، فالعقوبة هنا بقصد عدم تكرار هذه الأفعال ومنعها والحيلولة دون حدوثها، فعلى الجاني أن يدرك أنه لن يفلت من العقاب طال الزمن أم قصر.

إننا نطالب المجتمع الدولي بوقف العبث بالتاريخ الثقافي الإنساني. والجماهيرية العربية الليبية، باعتبارها من المبادرين بطرح هذا الموضوع أمام الجمعية العامة منذ عقدين من الزمن، متمسكة بإعادة ما سرق من آثارها - مخطوطات كانت أو تحفا أو مجوهرات أو أعمالا فنية. واليوم وقد امتلكنا حريتنا كاملة، وأدركنا مدى الضرر الذي لحق بنا بسبب ما تعرضنا له من سرقة ونهب وسلب، نطالب الدول التي في حوزتها ممتلكات ثقافية تخصنا، بإعادة هذه الممتلكات، لأن حيازتها لها تقوم على السرقة، والسرقة ممنوعة، فضلا عن أنها حرام. وإن أي مماطلة أو تعطيل في إعادة هذا التراث سوف يدفعنا للجوء إلى كل السبل الممكنة والوسائل المتاحة لاستعادة أملاكنا بما في ذلك إثارة هذا الموضوع أمام المحاكم الدولية. إذ لا يمكننا السكوت على ضياع آثارنا، فهي ملك لنا ورمز لهويتنا وحضارتنا وتعبير حي عن أصالتنا وحق مشروع سنبقى متمسكين به جيلا بعد جيل.

السيد زاخاراكيس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار A/52/L.12 يتناول مسألة ظلت معروضة على الجمعية العامة سنوات عديدة وهي تعكس الشواغل المشتركة بين العديد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

وتقرير الأمين العام الذي يحيل به تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يصف الجهود الدؤوبة للأمين العام والمدير العام لرفع الوعي العالمي بالممتلكات الثقافية ومساعدة الدول في المطالبة بها. ونحن نتوجه إليهما بالشكر ونعيد تأكيد دعمنا لجهودهما. إلا أن التقرير يكشف أيضا عن الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة واليونسكو في السير بالعملية التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة الممتلكات الثقافية المستولى عليها بشكل غير شرعي.

واليونان كبلد ذي تاريخ ثقافي هام، وكضحية للنهب المنظم لكنوزها الثقافية، تعلق أهمية كبيرة على إعادة الممتلكات الثقافية التي تم الاستيلاء عليها بطريقة غير مشروعة إلى بلدها الأصلي. وينبغي التذكير بأنه لم يسلم من النهب نصب واحد من الأنصاب الرئيسية في اليونان. وفي الحقيقة، أزيلت أجزاء هامة من هذه الأنصاب ونقلت إلى الخارج بعيدا عن هياكلها المعمارية الأصلية.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه الأعمال، التي تجسد اتجاهات ومواقف سادت في فترات مظلمة من الماضي، لا تضاهي وقائع الحاضر، وينبغي لنا ألا نسمح، بتراخينا وصمتنا، بإدامة النتائج المؤسفة لتلك الأعمال الماضية. وفي هذا السياق نرى أن من واجبنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار هذا، كما فعلنا تحديدا في ١٩٩٥. ونحن مصممون على ألا ندخر جهدا لوقف الاتجار غير المشروع بالكنوز الثقافية وتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها.

وتحقيقا لهذا الغرض نشارك بنشاط في منظمة اليونسكو واللجنة الحكومية الدولية المعنية بتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة. ونساهم أيضا في أي جهد يستهدف تحسين اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاعات المسلحة لعام ١٩٥٤، واتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير شرعية وتشريع الاتحاد الأوروبي الذي يتناول نقل هذه الممتلكات الثقافية. وعلاوة على ذلك، اتخذنا مبادرات تستهدف حماية الكنوز الثقافية للبلدان المجاورة لنا التي عانت آثار أزمة البلقان.

واليونان، كونها بلدا وديعا لتراث ثقافي ينتمي إلى العالم كله، تعتقد بقوة أن من واجبنا أن نؤتمن على تراث الأجيال المقبلة هذا بعد أن تعاني من الندوب التي أنزلها

به الزمان وأعمال الإنسان. وهذا الواجب ينبع من احترامنا لأنصابنا التذكارية وفي مسؤوليتنا تجاه المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثير مسألة ذات اهتمام خاص لبلدي. فمسألة استرداد قطع رخام البارثنيون ظلت دوما مسألة مفتوحة بالنسبة لليونان وبالنسبة للمجتمع الثقافي الدولي، ماضيا وحاضرا، بما في ذلك العديد من الشخصيات الهامة في التاريخ البريطاني، مثل لورد بايرون وشيلي وهاردي. وبعبارة "قطع رخام البارثنيون" تشير اليونان إلى الزخرف النحتي للبارثنيون وغيره من العناصر، مثل اسطوانات الأعمدة، وتيجان الأعمدة، والعناصر الأخرى التي استولى عليها ونقلها إلى لندن اللورد إلجن، وهي معروضة حاليا في المتحف البريطاني. وقدم الوصف التفصيلي لهذه العناصر إلى منظمة اليونسكو وتم توثيقها بإسهاب في المنشورات الآثارية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن قطع رخام البارثنيون ليست تماثيل قائمة بذاتها وإنما عناصر لا تتجزأ من معبد البارثنيون، الذي يشكل أعظم نصب للحضارة اليونانية وهو رمز الحضارة الغربية، وكذلك شعار اليونسكو نفسها. وبعض هذه العناصر، علاوة على ذلك، ليست أساسية للمظهر الجمالي فقط، بل أيضا للثبات المتوازن لهيكل البارثنيون، وهو ما تأكد أثناء أعمال الترميم.

وفي ضوء ما تقدم تنتفي الحاجة إلى شرح سبب مطالبة الحكومة اليونانية بإعادة قطع رخام البارثنيون إلى موقعها، وليس فقط إعادتها. ومنذ ١٩٨٢، أحيلت المسألة في مناسبات عديدة إلى هيئات اليونسكو ذات الصلة، وقدمت رسميا إلى الحكومة البريطانية في ١٩٨٣.

لقد طالب عدد من هيئات اليونسكو مرارا وتكرارا، من خلال القرارات ذات الصلة، بإجراء مفاوضات ثنائية بين الحكومتين اليونانية والبريطانية. وهذه هي العملية الطبيعية بين بلدين تربطهما علاقات ودية راسخة الجذور، وهما حليفان وشريكان في الاتحاد الأوروبي وعضوان في مجلس أوروبا. ونحن نعي الطابع الحساس للمسألة ونعالجها بحذر شديد. وفي الوقت نفسه، لا نزال على ثقة بأن قضيتنا لها ما يبررها ويؤيدها المجتمع الدولي. ويحدونا خالص الأمل أن الحكومة البريطانية والمجتمع البريطاني، بما يتمتعان به من حساسية تقليدية لا تنكر تجاه المسائل الثقافية، لن يطول بهما الأمر قبل معالجة خطأ خطير. وهذا التزام ليس تجاه اليونان، وإنما تجاه التراث الثقافي للعالم كله.

وكما يلاحظ تقرير المدير العام، فقط اضطلع بعمل الكثير تحت إشراف اليونسكو لحماية الممتلكات الثقافية في سياقها الأصلي والطبيعي وإعادة الممتلكات التي أخذت بطريقة غير شرعية من بلدانها الأصلية. ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير. وبلادي على استعداد تام للتعاون مع الهيئات الدولية في اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإنهاء الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ولضمان حماية واسترداد وإعادة الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير شرعية. ونتوقع أن تؤدي مناقشة اليوم أمام هذه الجمعية إلى زيادة وعي الرأي العام الدولي دعما لإعادة أو استرداد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، وبخاصة من خلال تعبئة القدرة الإعلامية للأمم المتحدة من أجل تحقيق هذا الغرض.

السيد رونيبرغ (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن البند المعروض علينا كان دوما بندا خلافيا بعض الشيء، وكان مثار اهتمام كبير لحكومة جمهورية جزر مارشال خلال السنوات القليلة الماضية. وفي سياق مناقشتنا هنا في الأمم المتحدة أصبحنا نعي ونتعاطف مع حالة البلدان الصديقة التي سرقت منها فعلا ممتلكاتها الثقافية خلال فترات الحرب أو الاستعمار. وبوسعنا أن نتعاطف تعاطفا تاما مع محنتها، ونحن على استعداد للمساعدة من خلال تقديم الدعم المسؤول لبعض التدابير التي يمكن أن تتخذ للتخفيف من المشكلة.

العديد من البلدان لديها معرفة جيدة بما أخذ منها طيلة سنين من ايقونات وكنوز ثقافية تعود إليها. وهذه بخاصة هي حالة الكنوز الثقافية للحضارات العظيمة، التي تعرض في المدن الكبرى في أنحاء العالم. ونحن نعرف الكثير عن هذه الأشياء المشهورة جدا، وكيف تم الحصول عليها وما قد يكون تاريخها. ولكن مما يؤسف له، إننا لا نستطيع أن نقول نفس الشيء بالنسبة لجميع البلدان. واسمحوا لي أن أقدم مثالا توضيحيا.

كنا نعرف أن مجموعة من تحف منطقة المحيط الهادئ موجودة في جامعة معروفة جيدا هنا في الولايات المتحدة، ولكننا لم نكن نعرف أنها تحتوي على هذا العدد الكبير من المصنوعات اليدوية من جزر مارشال. وهذا العام، قام وزير الشؤون الخارجية والتجارة لجزر مارشال بزيارة رسمية لتلك الجامعة، وعاين المجموعة التي جاءت

من منطقة المحيط الهادئ. ولقد أدهشتنا تماما النوعية الرائعة لتلك التحف وبخاصة المشغولات اليدوية فيها. وكانت هذه المصنوعات اليدوية قد جلبت إلى الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، وكانت تمثل مستوى عاليا جدا وبراعة في العمل. ونعرف الآن أيضا أن هناك مجموعات رئيسية تحتفظ بها مؤسسات مختلفة في ألمانيا، وهي السلطة الاستعمارية السابقة القائمة بالإدارة. علاوة على ذلك، أبلغنا في ندوة عقدت مؤخرا عن جزر مارشال بوجود كمية كبيرة من الوثائق والمصنوعات اليدوية التي رجع بها المستكشفون الأوائل إلى اسبانيا.

ويجب علي أن أؤكد أن جزر مارشال لا تطالب بإعادة هذه المصنوعات اليدوية وكأن حيازتها كانت بوسائل غير شرعية. ففي حالتنا، أكدنا أنها اشتريت فعلا بطريقة مقبولة قانونا، وحظيت بعناية مناسبة وأن القيمة الثقافية للمصنوعات اليدوية ازدادت كثيرا بسبب قدمها وعزلتها النسبية. وإن ما ننوي عمله هو السعي لإيجاد طرق يمكن فيها تصوير هذه المجموعات على نحو مفصل وفهرستها بصورة أشمل، وذلك لكي يتمكن الطلاب من جزر مارشال وغيرهم من إجراء بحوث على هذه النماذج من التاريخ الثقافي لجزر مارشال. ومن الأهمية بمكان لنا أيضا أن نستكشف إمكانية إقامة معرض زائر لجزر مارشال. ومن خلال محادثاتنا الأولية مع مدراء متحف الجامعة، لمسنا منهم تجاوبا طيبا مع هذه الأفكار، إلا أنهم أعربوا عن القلق إزاء التكاليف المالية.

ومن هذه النقطة يعتقد وفد بلادي أن مشروع القرار هذا يمكن أن يشكل مساهمة هامة. وفي هذا الصدد، فإننا نناشد المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والهيئات المتخصصة ذات الصلة، بما تمتلكه من خبرة فنية، أن يساعدونا في تجميع البيانات الضرورية وفهرسة المواد الهائلة المحفوظة في هذه المؤسسات.

ونخشى أن تتلف هذه المصنوعات اليدوية أو تفقد في المستقبل قبل أن توثق التوثيق الواجب. فهي تمثل حقبة من تاريخ جزر مارشال يجب توثيقها توثيقا أفضل من المنظور الثقافي. وفي نيتنا أن نتابع إمكانيات تنظيم معرض زائر من هذه القطع لجزر مارشال. وبعد انتهاء هذا المعرض، يمكن أن نسعى لإقامة معرض دائم لصور هذه المصنوعات اليدوية أو لنسخ منها.

ومساعدة المجتمع المانح والأمم المتحدة أمر أساسي للغاية إذا كان لنا أن ننجح. ونرى أن هذا النوع من الأنشطة هو الذي يجب النظر فيه في إطار تنفيذ هذا البند من جدول الأعمال. ويمكن أن تكون هذه الخطوة مفيدة في الاتجاه السليم، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ولن تستبعد هذه الخطوة من العملية الحائزين لقطع المصنوعات اليدوية هذه. وسنصغي بعناية لآراء الآخرين في هذه المناقشة، ونرجو أن تسهم تعليقاتنا إسهاما مفيدا في المناقشة.

السيد الهيتي (العراق): يود وفد بلادي أن يرحب أولا بتقرير الأمين العام الذي أمامنا [A/52/211] بخصوص إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. ويسرنا أن ننوه بشكل خاص ببعض ما تضمنه التقرير من توصيات للدورة التاسعة للجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالاهتمام الذي تبديه الأمانة العامة لليونسكو في مجال تدريب مختلف فئات المهنيين الذين يتناولون قضية الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية مثل موظفي تنفيذ القوانين وأمناء المتاحف.

كذلك يود أن يعبر وفد بلادي عن دعمه الكامل للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في ميدان مكافحة الاتجار غير المشروع في هذه الممتلكات، خاصة جهودها التي تتمركز حول نشر وتوزيع إخطارات بالممتلكات الثقافية المسروقة.

وهنا لا بد من التأكيد على أهمية تبادل المعلومات فيما بين قواعد البيانات بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة وإنشاء صندوق دولي لتسهيل رد هذه الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، إضافة إلى رفع مستوى وعي تجار الأعمال الفنية وبيوت المزادات وأصحاب صالات عرض الآثار الفنية وجامعي هذه الآثار من أجل تقليص الاتجار غير المشروع فيها.

إن نظر الجمعية العامة بصفة منتظمة في موضوع إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية يمثل دليلا على أهمية هذا الموضوع بالنسبة للعلاقات الدولية. ومما زاد في أهمية هذا الموضوع في السنين الأخيرة هو أن أعمال النقل غير المشروع في الممتلكات الثقافية، وبالذات الآثار، شهدت زيادة كبيرة بسبب اضطراب

الأحوال الاقتصادية في الدول النامية وانخفاض قيمة عدد كبير من العملات الوطنية لهذه الدول مقابل عملات مجموعة صغيرة من الدول الصناعية المتقدمة والتي يقوم بعض تجارها باستغلال هذه الحالة لتهريب الممتلكات الثقافية. ومما شجع على هذا التوجه هو أن حالة الركود الاقتصادي العالمي دفعت ببعض أصحاب رؤوس الأموال في البلدان الغربية إلى استثمار أموالهم في شراء وتهريب الآثار كاستثمار احتياطي للمستقبل حتى غدت التجارة بآثار البلدان النامية عملية منظمة تقوم بها شركات ومزادات بعلم ومعرفة من بعض حكوماتها.

وعلى الرغم من أن العديد من الوثائق والاتفاقيات الدولية تؤكد حق الدول في استعادة ممتلكاتها الثقافية ومنع الاتجار غير المشروع بها، إلا أن العديد من الدول التي اقتنت هذه الآثار ترفض الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ولا تسهل المفاوضات الثنائية معها بإعادة الآثار إلى بلدانها الأصلية.

يتميز بلدي العراق بكونه مهد الحضارات الإنسانية الأولى بتنوع تراثه الثقافي مما جعله مستودعا للكنوز التي خلفتها هذه الحضارات. لذا أصبح العراق هدفا أساسيا لسرقة الآثار سواء عن طريق القوى التي استعمرته سابقا أو تلك التي تطمح إلى ضم آثاره إلى متاحفها. ونتيجة لهذا النهب المستمر والمنظم لمواقعنا الآثارية أصبحت المتاحف الأجنبية تزخر بالآثار العراقية، إضافة إلى المجموعات الخاصة التي يقتنيها تجار الآثار ومحترفو جمعها.

ولا يزال العراق يعاني من استمرار استنزاف مقتنياته الثقافية، خاصة خلال السنوات الأخيرة. فمن جانب أدى القصف الجوي الذي قامت به قوات التحالف على مدن وقرى العراق إلى التدمير الكلي أو الجزئي للكثير من المعالم الثقافية في العراق، كالجوامع والكنائس والمواقع الأثرية الأخرى، كما أدت العقوبات الشاملة المفروضة على العراق، والتدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية، إلى قيام تنقيبات غير مشروعة عن الآثار وتهريب مستمر لها، ولبقية مقتنيات العراق الثقافية، كالقطع الفنية النادرة والمخطوطات والكتب. ويتزايد هذا التخريب المنظم لهوية العراق الثقافية مع تزايد وطأة الحصار المفروض على شعب العراق. إن عمليات السرقات هذه تؤدي إلى طمس التراث الثقافي للأمم وتشويه مصادر إبداعها الثقافي عبر التاريخ.

إننا نقدر الجهود المستمرة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لقيامها بتعزيز الوعي العالمي بهذه المشكلة ومساعدة البلدان على استرداد ممتلكاتها الثقافية. وندعو دول العالم إلى إبداء التعاون التام معها لتحقيق هذا الهدف حرصا على العدالة والعلاقات الدولية المتكافئة.

وفي هذا الصدد نود أن نشيد بالتوصيات الثماني التي اعتمدتها اللجنة الحكومية الدولية في دورتها التاسعة المعقودة في باريس للفترة ١٦-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، خاصة التوصية رقم ٧ التي تدعو المدير العام لليونسكو لبذل قصارى جهوده من أجل المساعدة في مجال تعقب وإعادة الممتلكات الثقافية والأثارية التي سرقت أو هربت من العراق.

كما ندعو لتحسين الاتفاقيات الدولية الراهنة لحماية التراث الثقافي العالمي وتوفير المساعدات التقنية للدول التي تعاني من مشكلات حادة تتعلق بالاتجار غير المشروع لتراثها الثقافي. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها المتخصصة، الإسهام في زيادة وعي المجتمع الدولي بالخسارة التي لا تعوض التي تلحق بالتراث الثقافي لبعض البلدان من خلال النهب والتدمير، وإثارة وعي أكبر وأعم فيما يتعلق بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية لأن خسارة التراث الثقافي لبعض الدول تمثل بالفعل، في نهاية الأمر، خسارة للثقافة العالمية وللأجيال القادمة وللإنسانية بأسرها.

إن بلدي العراق يسعى جاهدا، من خلال المنظمات الدولية وعن طريق الاتصالات الثنائية لاستعادة آثار ومخطوطات موجودة في دول أوروبية اعترف مهربوها أو مقتنوها بأنها هربت من العراق، كما قام العراق بإعداد قانون يتضمن، من بين أمور أخرى، تحريم استيراد آثار من دول أخرى، ما لم تكون مصحوبة بموافقة موثقة من تلك الدول، كما يحرم القانون نقل آثار دول أخرى عبر أراضيه إلا بنفس الشروط أعلاه.

لقد أخطر العراق اليونسكو في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بفقدان ممتلكات ثقافية وآثار خلال فترة العدوان العسكري عليه. وقدم أربعة مجلدات تتضمن سجلات لآلاف الممتلكات الثقافية المفقودة والمسروقة من المتاحف العراقية.

كما هو معلوم أن الإبداعات والمنجزات الفنية والمخطوطات وغيرها من الممتلكات الثقافية، خاصة

الشواهد الثقافية والحضارية، تحمل جميعا في طياتها التراث الحضاري الذي يفخر به كل شعب ويعير له أهمية قصوى، لأن مثل هذه الممتلكات تخص في المقام الأول مبدعيها وصانعيها وشعوبها. ولذلك فإن للشعب الذي ينتمي إليه صانعو ومنتجو هذه الممتلكات الثقافية الحق الأكيد الثابت فيها.

إن الظلم الذي حدث في الماضي يمكن تصحيحه اليوم إذا وضعت بعض الدول مبادئ العدل والإنصاف نصب أعينها وتخلت عن النظرة الأنانية الضيقة، التي سادت في الفترة الاستعمارية والتي أدت إلى سلب الآخرين الكثير من الأشياء بما فيها تراثهم.

إن منطق الحق والعدل يقضي أن تعاد هذه الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين وبلدانها الأصلية، لأن الممتلكات هي تعبير عن شخصية الشعوب التي أنتجتها، وهي بذلك من القضايا الوطنية المهمة لهذه الشعوب. إن من شأن إعادة هذه الممتلكات الثقافية أن يساهم في التحرر الثقافي والتاريخي للبلدان التي تمت سرقة آثارها وكنوزها التاريخية. إن هذا الأمر يعتبر إجراء إنسانيا وواجبا أخلاقيا ينبغي على المنظمات الدولية والدول التي استولت على تلك الممتلكات أن تؤديه.

يجب علينا جميعا أن نبعث رسالة واضحة مفادها أن كل ما تم سرقته أو الاستيلاء عليه بشكل غير مشروع يجب أن يعاد إلى أصحابه الحقيقيين؛ لأن طرق الاقتناء غير المشروعة يجب ألا ترتب أية حقوق لمن يمتلك أية مقتنيات وفق هذه الطرق.

أخيرا، نود أن نشير إلى ما قاله الأخ مندوب الكويت في كلمته قبل قليل. إذ أننا نريد أن نوضح أن ما ورد في كلمته مبالغ فيه، وأن هذا البند هو ليس المكان المناسب لطرح مثل هذه الأمور. ومع ذلك نقول إن بلادي قد أعادت جميع الممتلكات الكويتية، ومستعدة للاستمرار في التعاون مع منسق إعادة الممتلكات التابع للأمم المتحدة لإعادة أي مادة كويتية يمكن العثور عليها مستقبلا.

السيد شو (الجمهورية الكورية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل خمسة وعشرين عاما تقريبا تناولت الجمعية العامة لأول مرة مسألة رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. ويسر وفد بلدي أن يرى الجمعية العامة اليوم تنظر مرة أخرى في هذه المسألة الملحة، التي أصبحت أكثر إلحاحا على مدى السنوات القليلة الماضية نتيجة لزيادة الوعي الدولي بأهميتها.

وفي هذا الصدد، يلاحظ وفد بلدي مع التقدير تقرير الأمين العام (A/52/211)، الذي قُدم بالتعاون مع مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويقدم التقرير سردا مفيدا للأعمال التي يجري الاضطلاع بها لتشجيع إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، ويبرز حاجة المجتمع الدولي إلى التعاون على نحو أوثق في هذا الميدان.

إن الممتلكات الثقافية تجسيد لتاريخ وثقافة الأمم، ولذلك، نحن نعتقد أنها يمكن أن تقدر وأن تعطي حقها من التقدير على أفضل وجه عندما يحتفظ بها في بلدها الأصلي. بيد أنه على مدى التاريخ - لا سيما أثناء فترات الصراع المسلح والاستعمار - أخذت، بأساليب غير قانونية، مصنوعات يدوية ثقافية عديدة لا تقدر بثمن من أماكنها الأصلية إلى أماكن في الخارج. ولهذه المشكلة أهمية خاصة لكوريا، لأن العديد من القطع الثقافية الكورية سُلبت ونُقلت إلى الخارج بصورة غير قانونية خلال تاريخ بلدنا الذي اتسم باضطراب سياسي، ولا سيما في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وقد بدأت حكومة كوريا جهدا لتحديد أماكن وجود القطع الثقافية المفقودة بالتحقيق في خلفية نقلها بصورة غير قانونية. وكجزء من هذ الجهد، نقوم بإجراء جرد شامل لجميع الممتلكات الثقافية الكورية التي نقلت إلى الخارج بصورة غير قانونية، بغية العمل على إعادتها أو ردها، بصورة رئيسية، من خلال المفاوضات الثنائية مع البلدان المعنية.

وقد تمكنا من خلال هذه الجهود من تحقيق بعض النتائج الملموسة. وقد أعيد ما مجموعه ٦٥٩ ١ قطعة بصورة طوعية من خلال اتفاقات ثنائية مع حكومة اليابان. وأعيدت ٦٤٢ ١ قطعة أخرى من خلال مانحين عامين وخاصين، معظمهم من اليابان. ونحن ممتنون للبلدان المعنية على تعاونها الذي لا غنى عنه.

إلا أنه يتعين علينا أن نعترف أيضا بوجود حالات كان التقدم فيها غير مشجع بنفس القدر في مفاوضات ثنائية أخرى نتيجة للافتقار الواضح لروح التعاون الصادق. فعلى سبيل المثال، لم يرق التقدم المحرز حتى الآن في

جهودنا لاستعادة الأرشيف الملكي الكوري من بعض البلدان الأوروبية إلى مستوى توقعاتنا.

ونحن نعتقد بقوة أن المصنوعات اليدوية الثقافية التي أخذت بوسائل قسرية لا يمكن أن تعتبر ملكا للبلدان التي توجد هذه القطع الآن في حوزتها. وبغض النظر عن أماكن وجودها الحالية، فإن هذه القطع تظل ملكا لبلدانها الأصلية. ولذلك، تجب إعادتها ليتسنى الحفاظ عليها وتقييمها حقا في محيطها التاريخي من قبل الناس الذين تشكل هذه القطع بالنسبة لهم جزءا هاما من تراثهم الثقافي.

وفي رأينا أنه يجب تأييد هذا المبدأ الأساسي لكفالة أن يسود المجتمع الدولي تعاون دولي عادل وحقيقي. وهذا المبدأ يتجسد في مختلف الصكوك والاتفاقيات الدولية، بما فيها اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، التي توفر إطارا ييسر إعادة الممتلكات الثقافية ويحظر الاتجار غير المشروع فيها.

ويأمل وفد بلدي بقوة أن تمتثل البلدان، التي اكتسبت ممتلكات ثقافية بوسائل غير قانونية، لمبدأ المجتمع الدولي الأساسي هذا، وبالتالي أن تكون مستعدة لتيسير المفاوضات الثنائية لإعادة أو رد هذه الممتلكات إلى بلدانها الأصلية. ولكفالة إحراز تقدم مرض في السعي إلى تحقيق هذا الهدف، نعتقد أن من الهام جدا أن تستجمع بعض البلدان الإرادة السياسية لتتجاوز مصالح الماضي الوطنية الضيقة لصالح المصالح المشتركة والتعاون في المستقبل. ومما له أهمية حيوية مماثلة، في رأينا، التزام المجتمع الدولي ككل بتكثيف جهوده الرامية إلى تشجيع إيجاد حل عادل ومنصف لهذه المسألة الهامة.

وفي هذا الصدد، نثني على لجنة اليونسكو الحكومية الدولية المعنية بتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها، للدور الهام الذي لعبته في تشجيع المفاوضات الثنائية بين البلدان التي تطلب رد الممتلكات والبلدان الحائزة لها، وفي إثارة الرأي العام الدولي بشأن هذه القضية الهامة. ويعتقد وفد بلدي أن أنشطة اليونسكو والمنظمات الأخرى ذات الصلة ينبغي تعزيزها في هذا الصدد عن طريق دعم الأمم المتحدة وتعاون البلدان المعنية، بغية تشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى أصحابها الشرعيين.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ابتغاء ادخار وحماية تراث البشرية الثقافي الثري للأجيال المقبلة، يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصاراه للحفاظ على الأعمال الفنية الثقافية لكل بلد، وكفالة استعادة تلك الأعمال الفنية والتحف إلى بلدانها الأصلية الشرعية. وستعمل جمهورية كوريا جاهدة للإسهام في تلك المهمة الحيوية. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا راسخا مشروع القرار A/52/L.12 الذي شاركنا في تقديمه والذي سيؤدي بالتأكيد، في رأينا، إلى تعزيز البيئة التي يمكن فيها إعادة أو رد الممتلكات الثقافية في الوقت المناسب.

السيد زاكخيوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقرير الأمين العام عن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، ينقل إلينا رسالة نابضة بالأمل توصي بأن الكثير مما كان يتعين القيام به يجري القيام به فعلا، وأن الجهود الهامة المبذولة لحماية الممتلكات الثقافية أوشكت أن تؤتي ثمارها.

وإزاء هذه الصورة المفعمة بالأمل، تستحق منا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومديرها العام كل الثناء. وبالتأكيد، ليست كل الأحكام والأهداف التي حددتها قرارات الجمعية العامة قد تم تنفيذها. ومع ذلك، نشعر بالارتياح إزاء التقرير المرحلي المقدم من اليونسكو في الوثيقة A/52/211 المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وبصفة خاصة سرده لنتائج عقد الدورة التاسعة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها، وكذلك إزاء اعتماد التوصيات الثماني الواردة في التذييل الأول للتقرير السالف الذكر.

كما نثني على جهود اليونسكو لتشجيع المفاوضات الثنائية لإعادة أو رد الممتلكات الثقافية، باعتبارها مسألة تتعلق بالاستمرارية الثقافية والعدالة وإعداد قوائم لجرد الممتلكات الثقافية المتنقلة، ونشر المعلومات، والجهود المبذولة لإنشاء مدونة سلوك لتجار الأعمال الفنية وبيوت المزادات وصالات عرض الآثار الفنية. وبالمثل، نلاحظ في التقرير بدء سريان اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، والجهود المبذولة لتحسين الاتفاقيات الدولية الحالية لحماية الممتلكات الثقافية في العالم. ونوافق على

أن يكون هدفنا المركزي هو زيادة عدد التصديقات وتقديم المساعدة التقنية للدول التي تعاني من مشاكل حادة تتعلق بالاتجار غير المشروع في القطع الأثرية، وكذلك مد يد العون للبلدان التي تعاني من صراعات مسلحة.

وقد جاء في التقرير، وعن صواب، أن إعادة أو رد الكنوز الثقافية والفنية إلى بلدانها الأصلية يسهم في تعزيز التعاون الدولي. وإنشاء صندوق دولي لتسهيل استرداد الممتلكات المسروقة سيسدي مساعدات عملية كبرى لهذه الدول.

إن اهتمامنا بهذا الموضوع ينبع من رغبتنا في التواصل مرة أخرى مع المجتمع الدولي، والتماس تضامنه ومساعدته من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية للأراضي المحتلة في قبرص. فالسياسة التي تنهجها الدولة المحتلة، والقائمة على تغيير الطابع الديمغرافي والثقافي لقبرص باستيراد المستوطنين والتدمير والتدنيس والنهب، وخاصة بالنسبة لأماكن العبادة، نتيجة لغزو عام ١٩٧٤، تشكل استنزافا مستمرا لتراثنا الثقافي. ولكي أوضح ضخامة التدمير، استشهد هنا ببعض الأرقام. أولا، تم نقل ما بين ٠٠٠ ١٥ و ٠٠٠ ٢٠ من الايقونات. ثانيا، هناك لوحات جدرانية وفسيفسائية يرجع تاريخها من القرن السادس بعد الميلاد إلى القرن الخامس عشر نزعت من أماكنها لبيعها خارج البلاد. ثالثا، اختفت عدة آلاف من القطع الأثرية والتحف الفردية التي لها أهمية تاريخية، مثل لوحات محفورة على الخشب وصلبان وأناجيل وما إلى ذلك.

ومؤخرا، قبل ما لا يزيد على شهر واحد، اكتشفت الشرطة الألمانية في موينخ، في منزل أحد الرعاية الأتراك، تحفا مسروقة من الكنيسة القبرصية مثل اللوحات الجصية والايقونات والقطع الفخارية القديمة والتماثيل. وكانت القطع المستردة تتضمن أكثر من ١٠٠ قطعة فنية ثمينة يرجع تاريخها من القرن السادس إلى القرن الخامس عشر. ولم تدخر حكومة قبرص ولا كنيستها جهدا أو مالا لاستعادة، أو حتى شراء، كل ما يمكن إنقاذه من القطع الأثرية القبرصية. وفي هذا المسعى، ندين بالامتنان لأولئك الأفراد والمؤسسات والمنظمات الدولية على تعاونهم ومساعدتهم في سبيل اكتشاف ورد العديد من الكنوز الهامة.

وقد تكلل أول انتصار رئيسي يتعلق بالقطع المسروقة، باستعادة قبرص، في أعقاب قضية مدنية في الولايات المتحدة، لأربع لوحات فسيفسائية تخص كنيسة كناكاريا، يرجع تاريخها إلى سنة ٥٢٥ بعد الميلاد. وهذه اللوحات معروضة الآن في المتحف البيزنطي في نيقوسيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من المساعدة التي قدمتها منظمات من بينها اليونسكو ومجلس أوروبا، ويوروبا نوسترا، والمجلس الدولي للآثار والمواقع الأثرية، والشرطة الدولية، وكل المتغانين من أمناء المتاحف والدارسين في جميع أنحاء العالم، فلا يزال عدد كبير من التحف والقطع الفنية في أيد غير أمينة. ونحن نخوض كفاحا عسيرا لعدم سيطرتنا حتى الآن على مصير تراثنا في أراضينا في الجزء المحتل من الجمهورية.

ولعلي أذكر الجمعية العامة بأن هذه الأراضي تضم الجزء الأعظم من المواقع الأثرية والتاريخية، مثل جدران فاماغوستا الفينيسية، وحصون العصور الوسطى في كيرينيا، والمواقع الأثرية في سالاميس، وكنائس إنغومي المسينية، والأديرة التي بنيت بين القرنين الرابع والحادي عشر، وكذلك المواقع الفينيقية والإغريقية والرومانية التي تعود إلى العصرين الحجري والبرونزي. ويحدونا الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة عن طريق وكالاتها المتخصصة، الإسهام في سبيل زيادة وعي المجتمع الدولي بأهمية حماية التراث الثقافي لقبرص - بل الواقع لكل الدول. فالكنوز الأثرية للدول هي كنوز للعالم قاطبة. وخسارتها ستكون خسارة للبشرية وللحضارة العالمية.

أما أولئك الذين يديرون عمدا تراث الدول الثقافي فنذكرهم بكلمات يوريبيديز التي ما زالت تتردد عبر العصور، والتي تقول كتحذير صارم:

> "أحمق ذاك الذي يسلب مدينة من كنوزها، ويحول معابدها إلى صحراء، وينهب المقابر، ملاذات الموتى، فهو بذلك يحكم على نفسه بالفناء في الأزمنة المقبلة".

السيدة رودريغيس (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن بيرو - باعتبارها وريثة لواحدة من أغنى وأعرق الحضارات في العالم - تحظى بموارد ثقافية هائلة بالغة التنوع. ولذلك، يطلب وفد بلدي الكلمة بشأن هذا البند، نظرا لأهميته البالغة.

إن بيرو تقدر غاية التقدير العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة. ونود بشكل خاص أن نثني على عمل المدير العام لليونسكو، وكذلك على عمل اللجنة الحكومية الدولية المنشأة لهذا الغرض.

وبالمثل، نثني على جهود اليونسكو الشاملة لتعزيز إعادة الملكية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية. ونشكر المدير العام لليونسكو على تقريره الوارد في الوثيقة A/52/211، الذي يود وفد بلدي أن يدلي بشأنه بالتعليقات التالية.

إن بيرو تؤيد كل التأييد اللجنة الحكومية الدولية باعتبارها المحفل التفاوضي الدولي للتوصل إلى حلول مرضية نيابة عن البلدان التي تسعى إلى استعادة ممتلكاتها الثقافية. ويمكننا أن نذكر، بشكل خاص، أنه نتيجة لتلك المساعي، أعادت هندوراس أعمالا فنية مختلفة، الأمر الذي نعرب بشأنه عن شكرنا المخلص لحكومتها. وعلى المستوى الثنائي، نود أن نعرب عن نفس الامتنان لحكومة كندا، التي ستعيد رسميا إلى بيرو يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر مجموعة من القطع الأثرية القيّمة التي ترجع إلى عصر ما قبل كولمبس. ونعلق أيضا أهمية كبرى على مذكرة التفاهم الموقعة في ٩ حزيران/ يونيه من هذا العام بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة بلدي لحظر استيراد الولايات المتحدة للمواد التي ترجع إلى العصر الذي سبق عصر كولمبس والعصر الاستعماري.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن التعاون الدولي أساسي لكبح الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وبيرو تشكر اليونسكو على أنشطتها الرامية إلى توفير التدريب المناسب لمجموعات مختلفة من المهنيين الذين يتعاملون مع مسألة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. ونوصي بأن تواصل اليونسكو إيلاء أولوية لهذا الأمر. في هذا الصدد، تطلب بيرو مرة أخرى إلى اليونسكو أن تتعاون في تدريب الموظفين الذين يعهد إليهم بإنفاذ القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي للأمة، حيث أن بلدي ظل يعاني في السنوات الأخيرة من خسائر كبيرة في تراثه الثقافي بسبب الحفريات السرية وما يلي ذلك من اتجار غير مشروع.

ونحن نشعر بامتنان أيضا للمجلس الدولي للمتاحف لنشره كتيب تدريبي لتوثيق الأعمال الأفريقية، باعتبار ذلك جهدا إضافيا لتيسير إرساء عملية الجرد للمخزون الوطني وتدريب الأفراد المحليين.

إننا نتشاطر الآراء التي أعرب عنها ممثل معهد غيتي للإعلام بشأن ضرورة الاعتماد على بعض الأساليب المعيارية والأساسية لتبادل المعلومات عن الممتلكات الثقافية المسروقة، وعن أهمية الحصول على معلومات محددة عن تلك الممتلكات، ونتشاطر الاستنتاج القائل بأنه لن نتمكن من كبح هذا الاتجار غير المشروع إلا بالتعاون الأوثق بين المنظمات الخاصة والقطاع العام على الصعيدين الوطني والدولي.

وبيرو، باعتبارها موقعة على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانوني الخاص بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير شرعية لعام ١٩٩٥، نناشد البلدان التي لم تنضم أو تصدق بعد على اتفاقيات اليونسكو والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص أن تفعل ذلك. ونحن نرحب بارتياح بمبادرة المعهد بإنشاء قاعدة بيانات بالتشريعات والاتفاقيات الدولية لحماية الممتلكات الثقافية، وحالة المشاركة والثبت المرجعي.

وبيرو تؤيد إنشاء صندوق دولي لتيسير رد الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير مشروعة، وسيكون إنشاء هذا الصندوق مفيدا للبلدان التي لا يمكنها أن تدفع النفقات التي ينطوي عليها هذا الجهد. ونعتقد أن إنشاء هذا الصندوق يجب أن يأخذ في الحسبان عددا من العوامل، وبخاصة مصادر التمويل لكفالة فعاليته وقابليته للتطبيق.

وبيرو تعتقد أنه من المستصوب أن توضع مدونة معايير أخلاقية لتجار الأعمال الفنية وسائر المهنيين في مجال الممتلكات الثقافية. وهذه المدونة، رغم أنها غير ملزمة، ستمكن من تعزيز المعايير الأخلاقية في تجارة الأعمال الفنية.

بالاضافة إلى هذا، نتفق تماما مع الأهمية التي تعلق على القيام بحملة إعلامية توجه إلى الجمهور لكبح الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، ونعتقد أن الإنترنت أداة مفيدة لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بحكومة فرنسا لمبادرتها القيّمة لنشر معلومات عبر الإنترنت بشأن الممتلكات الثقافية المودعة في المتاحف الفرنسية في الوقت الراهن والتي لا يعرف مالكوها والتي لم يطلبها أحد أبدا.

لهذه الأسباب، يؤيد وفد بيرو تأييدا تاما نص مشروع القرار A/52/L.12 المعروض على الجمعية العامة الآن للنظر فيه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار A/52/L.12، أود أن أعلن أن مصر أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار هذا منذ تقديمه.

تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار A/52/L.12.

يود ممثل واحد أن يدلي ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت، اسمحوا لي بأن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفد بلدي يقدر فعلا هذه المناقشة بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية. إنني أتكلم باعتباري أحد أبناء أفريقيا ودارسا للتاريخ أيضا وشهدت مدى الخراب الذي حل بالبلدان النامية وبخاصة في قارتي أفريقيا.

قبل مناقشة هذا الموضوع، ناقشنا مسألة اللغات. إن الطريقة التي حرمنا بها نحن الأمم الأفريقية من لغاتنا، التي هي أيضا تراثنا، لظاهرة هامة أخرى.

ومهما يكن عليه الأمر، فإننا نشكر الله لأننا في مملكة سوازيلند لا نزال إحدى الأمم الفريدة في أفريقيا التي تحتفظ بتراثها ولغاتها ومؤسساتها التقليدية. ونحمد الله القدير الذي أعمى عيون وعقول من كانوا مسؤولين عن الاتجار غير المشروع بإرثنا الأفريقي وتدميره.

لدى سؤال: من هم الذين لا يزالون يرتكبون هذه الجرائم اليوم. إن مشروع القرار وبند جدول الأعمال لا يعرضان على الجمعية للمرة الأولى. والمجرمون معروفون. هل يتصرفون كمسيحيين في كنيسة، عندما يقتنعون بخطاياهم يقفون ببساطة ويقولون "نحن نعترف بما فعلنا"؟ من المؤكد أنهم يعرفون أنفسهم ويعرفون التراث الذي أخذوه من أمم أخرى.

إنني أفكر في حجر رشيد الذي أخذ من مصر، وأفكر في مواد البردى التي أخذت من مصر، والأخطر من ذلك أنني أفكر في الأجساد المحنطة التي أخذها بعض أعضاء في الأمم المتحدة لاستخدامها كمراكز لجذب السياح. وارتجف عندما أقول أن مرتكبي هذا الجرم أعضاء في الأمم المتحدة. لذلك فإن وفدي يطلب إليهم بكل تواضع، بعد أن سمعوا وفهموا صرخة العالم، أن يردوا هذه الممتلكات الثقافية من تلقاء أنفسهم.

نحن الأفارقة لدينا تاريخ سيئ، فنحن نسمع عن أخوتنا وأخواتنا الذين أخرجوا من قارتنا وأخذوا إلى أماكن أخرى في العالم. وفي طريقهم إلى تلك الأماكن اقتلعت أسنانهم عنوة وانتزعت معنوياتهم عنوة، كما انتزعت أدمغتهم عنوة وحفظت في متاحف معينة. هذه كلها نعتبرها تراث لأفريقيا ونقول إن الوقت قد حان لإعادة هذا التراث مع تعويض يمثل الحد الأدنى على الأقل.

ومع ذلك فإن الفقرتين ٦ و ٧ من التقرير تعطيان لوفدي إحساسا بالتشجيع إذ أن بعض البلدان وافقت على رد التراث أينما أخذ. وأؤكد لهم أن الله شاهد عليهم لأنهم يقولون الحق. وسيعوضهم الله إذا أوفوا بما قالوه في الفقرتين ٦ و ٧ ونفذوا وعودهم.

إنني أطالب أعضاء آخرين أن يحذوا نفس الحذو. لقد حان الوقت لإعادة ما أخذ عن غير قصد. لقد عانينا من الحدود التي قسمت أفريقيا وعانينا من اللغات التي فرقتنا في أفريقيا. ولم يعد بوسعي أن أفهم أخي وأتخاطب معه في وسط أفريقيا. لم أعد قادرا على التخاطب مع أخي في الجزء الغربي من أفريقيا وفهم ما يقوله. وكل هذا بسبب التاريخ الذي فرض علينا.

وبوصفنا أمما متحدة نريد أن نصفح عنهم وبوصفنا دولا أعضاء نريد أن نسامحهم ولكن يجب عليهم أن ينفذوا وعودهم. يجب أن يصبح مشروع القرار في المستقبل قرار توافق آراء لأنه سيكون بوسعنا أن نتفاهم ونتفق على نحو متبادل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد لتعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.12 وأعطي الكلمة أولا لممثل الأمانة العامة.

السيد بيرفيليف (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أنه إذا اعتمدت الجمعية

العامة مشروع القرار A/52/L.12، فلن تكون لهذا القرار أية آثار مالية في الميزانية البرنامجية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيـــدون:
الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، أذربيجان، بيلاروس، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، اثيوبيا، فنلندا، غانا، اليونان، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، ميانمار، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافور، سلوفاكيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، زامبيا.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
أندورا، النمسا، بلجيكا، شيلي، الدانمرك، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، ايرلندا، إسرائيل، ايطاليا، اليابان، لاتفيا، لكسمبرغ، هولندا، بولندا، البرتغال، الاتحاد الروسي، سان مارينو، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/52/L.12 بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل لا أحد مع امتناع ٢٣ عضوا عن التصويت (القرار ٥٢/٢٤).

[بعد ذلك أبلغ وفد هنغاريا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب وفد الكويت التكلم ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء أنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ تحدد البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد بمدة عشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية وتدلى بها الوفود من مقاعدها.

السيد العوضي (الكويت): أود أن أعرب في البداية عن أسفي لأخذ الكلمة في هذا الوقت المتأخر. لقد استمعت باهتمام لما طرحه المندوب العراقي في بيانه قبل قليل فيما يتعلق بالبند ٢٧ المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية". وأود في هذا الصدد أن أبدي الملاحظات التالية:

أولا، لقد أحيط وفد بلادي علما بما ورد في كلمة مندوب العراق في ختام بيانه حول استعدادهم للتعاون لإعادة الممتلكات الكويتية، ونأمل بأن يتم تنفيذ ذلك بشكل جاد.

ثانيا، إن وفد بلادي يتمسك بكل ما ورد في بيان المندوب الدائم لوفد بلادي الذي ألقاه في إطار هذا البند قبل قليل.

ثالثا، إن ما أشار إليه المندوب العراقي بأن ما تعرض له المندوب الدائم لوفد بلادي حول الآثار السلبية للغزو العراقي الغاشم على الممتلكات الثقافية في الكويت بأنه مبالغ فيه إنما هو أمر خاطئ ولا يستطيع العراق إنكاره، حيث أن الدمار والإتلاف الذي قام به جنود الاحتلال العراقي عام ١٩٩٠ للممتلكات الثقافية والتاريخية الهامة في الكويت أمر موثق من خلال المنظمات الدولية المهتمة،

كما أنه أمر موثق من قبلي كمواطن كويتي قبل أن أكون دبلوماسيا هنا، حيث أنني كمواطن كويتي قد عشت فترة الاحتلال في الكويت وشاهدت بعيني التخريب المتعمد الذي قام به جنود الحرس الجمهوري العراقي للمتاحف والأماكن الثقافية في الكويت، ولا أنسى ما شاهدته عندما قام جنود الاحتلال بمرافقة أحد مدراء المتاحف أو أحد مدراء الأجهزة الثقافية في العراق بكسر أبواب المتحف الوطني وسرقة ونهب ما به من مقتنيات ونقلها إلى العراق.

رابعا، إن العراق يتفنن في مناقضة نفسه ومناقضة الأعمال التي يقوم بها. ففي الوقت الذي يشير فيه مندوب النظام العراقي إلى أهمية الممتلكات الثقافية للدول ويطالب بعدم الاتجار بها وإعادة هذه الممتلكات، فإنه يتناسى أن نظامه قد قام في يوم من الأيام بنفس العمل المشين. وهذا لا يثير دهشتنا لأننا اعتدنا على أسلوب التناقض الذي تعيش عليه الحكومة العراقية.

خامسا، أود إعادة التأكيد بأن هذا البند هو البند المناسب الذي يمكن أن نشرح به شواغل الكويت بشأن رفض العراق لإعادة رد الممتلكات الثقافية الكويتية، وإن ما تم استعادته قد وصل بالفعل مدمرا وتالفا، ونطالب العراق عند ذلك من جديد بالتعاون الجدي في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المعنية بهذا الشأن.

الرئيس بالإنابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠